نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الأعداد ٢٢١ - ٢٢٣ أكتوبر/تشرين أول - ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٦

في هذا العدد

يصدر هذا العدد متزامنا مع حلول الذكرى الـ٥٨ لليوم العالمي لحقوق الإنسان، ويتناول العديد من التطورات الهامة والخطيرة التي تمر بها المنطقة، ويركز الملف الرئيسي على قضية أطفال الشوارع في العالم العربي والتي ترتفع حدتها على نحو غير مسبوق.

كما يستعرض باب التقارير الإصدار الجديد لتقرير التنمية الإنسانية العربية، والذي يهتم بقضايا النهوض بالمرأة العربية وتمكينها كشرط لتحقيق التنمية.

وفي باب الوقائع والمتابعات، يتناول التطورات الأكثر حدة في ساحات لبنان والعراق وفلسطين والسودان والصومال، وهي الساحات التي تأن من وطأة العدوان والاحتلال والنزاعات المسلحة.

كما يعرض باهتمام لإجراء الانتخابات - رئاسية أو تشريعية أو بلدية - في كل من الإمارات وموريتانيا والبحرين واليمن، والتي رغم ما شهدته من سلبيات متفرقة، إلا أنها مثلت تطورات إيجابية مهمة لإنجاز التحول الديمقراطي فيها.

ملف العدد ..(٢)

يتناول الملف مشكلة أطفال الشوارع باعتبارها قضية أخذة في التفاقم دولياً وعربياً، وتعريفها وفقاً للمعايير الدولية مع تحديد حجمها وأسبابها وسبل حلها.

لبنان ..(٩)

تشهد الساحة اللبنانية انقساماً حاداً يحمل في طياته خطورة كبيرة على الوئام الوطني وعلى حقوق الإنسان.

فلسطين ..(١٣)

مع استمرار العدوان العسكري الإسرائيلي تشهد الأراضي الفلسطينية تدهور حاد في الوضع الإنساني والاقتصادي والأمني.

الإمارات والبحرين ..(١٨)

إجراء الانتخابات التشريعية في البلدين يعد نقلة تاريخية في طريق الديمقراطية تحتاج للمزيد من الخطوات لتدعيمها.

مصر ..(٢١)

تشهد مصر مناقشات واسعة حول التعديلات الدستورية المرتقبة في حراك سياسي سيستمر ويتصاعد خلال ٢٠٠٧.

حقوق المرأة ..(٤)

عرض لتقرير التنمية الإنسانية العربية الرابع بعنوان "نحو النهوض بالمرأة العربية" الذي يشير إلى عدد من المكتسبات والعديد من السلبيات اللازم معالجتها.

العراق ..(١١)

استمرار العنف الطائفي وتعثر كل الجهود المبذولة لحقن الدماء يهدد العراق بكارثة إنسانية خطيرة للغاية.

السودان ..(١٤)

تعثر مسارات التفاوض حول العديد من الأزمات وخاصة في دارفور يعزز المخاوف من تدهور الأوضاع.

موريتانيا ..(٢٠)

انتخابات برلمانية وبلدية تتصف بالشفافية والنزاهة، وتعد للمرحلة قبل الأخيرة للفترة الانتقالية تعقبها انتخابات رئاسية.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ..(٢٣)

شكاوى ومداخلات ..(٢٤)

أخبار المنظمات ..(٢٨)

أطفال الشوارع في الوطن العربي
بركان يغلي تحت السطح

هزت حادثة القبض على عصابة "التوربيني" والكشف عن الجرائم التي ارتكبتها وبشاعة هذه الجرائم الشارع المصري وأيقظته على وقع الكارثة التي تلم بالأطفال المشردين في مصر، بعد أن أثبتت التحقيقات الجارية مقتل ما يزيد عن خمسين طفلاً بعد الاعتداء عليهم جنسيا، لتعيد إلى السطح من جديد مشكلة اجتماعية آخذة في التفاقم، والمعروفة باسم "أطفال الشوارع"، فعلى الرغم من وجود عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، التي تهتم بحقوق الطفل وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل، التي تعد الاتفاقية الدولية الأولى التي انضمت إليها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (عدا الولايات المتحدة الأمريكية)، إلا أنه وحتى الآن، لا يزال الملايين من الأطفال حول العالم يعانون التشرد والاستغلال.

والسطور التالية هي محاولة أولية لوضع إطار عام لمشكلة أطفال الشوارع والوقوف على حجم الظاهرة في بلداننا العربية وأسبابها وسبل حلها.

تعريف أطفال الشوارع :

تتعدد تعريفات أطفال الشوارع، فعلى سبيل المثال ينقسم تعريف طفل الشارع وفقاً **لمنظمة اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية** إلى أربعة أقسام:

* الأطفال الذين يعيشون في الشارع بشكل مستمر ويمثل الشارع "المأوى" الوحيد لهم.
* الأطفال الهاربون من أسرهم ويعيشون في جماعات مؤقتة أو منازل ومبانٍ مهجورة و ينتقلون من مكان إلى آخر.
* الأطفال الذين لا يزالون على علاقة مع ذويهم ولكن يقضون أغلب اليوم وبعض الليالي في الشارع بسبب الفقر أو تزاحم مكان المعيشة مع أسرهم أو تعرضهم للاستغلال الجنسي داخل الأسرة.
* الأطفال في مؤسسات الإيواء بعد تشردهم لبعض الوقت وهم مهددون بالعودة إلى التشرد.

أسباب الظاهرة :

لا يمكن تقييم مشكلة أطفال الشوارع بمعزل عن تقييم التغيرات والتحولات التي شهدتها الساحة العالمية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فهي ظاهرة تتصف بالعالمية فلا تقتصر على الدول النامية فحسب، بل تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على السواء، وإن اختلفت النسب من بلد لآخر، كما تختلف كيفية معالجة الظاهرة وفقاً للإمكانيات والموارد المتاحة لكل دولة.

ومما لا شك فيه أن انتهاء الحرب الباردة، وسيادة نموذج القطب الواحد، وانتشار العولمة واقتصاد السوق، وتأثير اتفاقية تحرير التجارة (الجات) والشركات العابرة القارات والمتعددة الجنسيات، فضلاً عن السياسات التي ينتهجها البنك الدولي لمنح القروض، واندلاع الحروب الإقليمية والأهلية، والاحتلالات الأجنبية، كلها أسباب أسهمت إسهاماً مباشراً في تردي الأوضاع الاقتصادية للعديد من البلدان وخاصة البلدان النامية وبينها العديد من البلدان العربية، وأدى انتشار البطالة وما ترتب عليه من ظواهر اجتماعية مثل تزايد معدلات الفقر وارتفاع نسب الطلاق والخلافات العائلية، والتسرب من التعليم وتزايد نسبة عمالة الأطفال إلى انتشار ظاهرة أطفال الشوارع وتزايد حجمها.

حجم الظاهرة :

إن ظاهرة أطفال الشوارع في الدول العربية لم تأخذ حقها الكافي من الدراسة والبحث رغم خطورتها، فلا تتوافر بيانات وإحصاءات دقيقة للوقوف على حقيقة حجمها، وإن كانت التقديرات الدولية تشير إلى وجود ما يزيد عن ١٠٠ مليون طفل

شارع يتركز أكثر من ٤٠ مليوناً منهم في أمريكا اللاتينية والوسطى، وما بين ٢٥-٣٠ مليوناً في آسيا، وأكثر من ١٠ ملايين في قارة أفريقيا، وما بين ٢٠-٢٥ مليون طفل موزعين على باقي القارات.

وعلى المستوى العربي أوضحت الدراسات القليلة في هذا الشأن الإحصاءات التالية:

مصر : أوضحت إحدى الدراسات أن عدد أطفال الشوارع يزيد عن مليون ونصف طفل، وهو ما يقل بمقدار النصف عن تقديرات سابقة.

المغرب : تقدر إحدى الدراسات عددهم بقرابة ٢٣٣٠٠٠ طفل في مختلف المدن المغربية.

موريتانيا : أكدت إحدى الدراسات الميدانية أن الظاهرة آخذة في التزايد في المناطق الحضرية، وأن حوالي ٦٠% من أطفال الشوارع يتواجدون في الأحياء التي يقطنها ذووهم.

السودان : قدرت إحدى الدراسات عدد أطفال الشوارع بين سن السابعة والثالثة عشر عاماً بـ ٥١١٢٦٧ طفلاً، مع العلم أن هذه الدراسة لم تشمل الجنوب السوداني، وأعدت قبل اندلاع الحرب في دارفور.

اليمن : قدرت منظمة اليونسيف عدد أطفال الشوارع في مدينة صنعاء فقط في العام ٢٠٠٠ بحوالي ٢٨٧٨٩.

مخاطرها : مما لا شك فيه أن استمرار هذه الظاهرة يؤدي إلى العشرات من المشاكل الاجتماعية، كما يمكن القول إن تفاقمها يمكن أن يهدد الأمن القومي العربي خلال السنوات المقبلة، فهي تهدد بانتشار الجريمة وتزايد معدلات الإدمان، وما يترتب عليه من انتشار الأوبئة والأمراض وأخطرها الإيدز، فضلاً عن تزايد شريحة المتسربين من التعليم والجهلاء مما يؤخر ويعرقل مسيرة التنمية والتقدم، خاصة وأن الدول العربية لديها العشرات من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تؤخرها فعلياً عن اللحاق بركب التنمية.

فعلى سبيل المثال كشفت دراسة دعمها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات وكذلك برنامج الغذاء العالمي أن حوالي ٦٦% من أطفال الشوارع في القاهرة والإسكندرية مدمنون لأصناف خطرة من المخدرات، وأن ٨٠% منهم معرضون لخطر العنف البدني من جانب أصحاب العمل، وأن ٧٠% منهم متسربين من التعليم، بينما لم يلتحق باقي من شملتهم الدراسة بالمدارس أساساً.

مقترحات وحلول :

تصميم الخطط الفعالة للقضاء على الظاهرة

حث المستثمرين العرب على بناء دور رعاية في مختلف الأقطار العربية تستوعب أكبر عدد ممكن من أطفال الشوارع.

حث الحكومات العربية على إنشاء لجان متخصصة تعكف على متابعة الظاهرة وبحث سبل حلها.

إنشاء مراكز التدريب المهني والحرفي لتأهيل هؤلاء الأطفال وتوفير الحد الأدنى من المعرفة الذي يتيح لهم الاندماج في مجتمعاتهم.

حث الإعلام العربي على تناول الظاهرة من خلال القنوات الإعلامية المتاحة، والتوعية بأسبابها ومخاطرها.

ومن ناحية أخرى، تابعت **المنظمة** عن كثب التصريحات المختلفة الصادرة عن الجهات المعنية في مصر، وعلى رأسها المجلس القومي للطفولة والأمومة وإدارة الأحداث في وزارة الداخلية، كذلك تابعت التغطيات الصحفية والإعلامية المختلفة لقضية "عصابة التوربيني".

وتلفت المنظمة النظر إلى مخاطر الاكتفاء بالمعالجات الأمنية للقضية، دون العمل المشترك لأجهزة الدولة والمجتمع ومؤسسات المجتمع المدني لحل جوانب وتعقيدات هذه القضية الخطيرة والملحة، وتدعو كافة الجهات ذات الصلة إلى الانخراط في حوار مجتمعي عاجل لتوفير الحزمة المناسبة من السياسات الواجبة على الأصعدة السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية لحل هذه المشكلة على نحو جدي، وتحديد مسئوليات كافة الأطراف في إطار خطة إستراتيجية عاجلة.

كما تدعو المنظمة هذه الأطراف وبالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى مراجعة وتطوير الخطة القومية لمكافحة ظاهرة تشرد الأطفال في مصر بما يضمن العمل على تفعيلها في أقرب وقت.

وفى هذا الصدد، فإن المنظمة تحذر من بعض الدعوات غير العقلانية للقضاء على الظاهرة بوسائل لا تتناسب والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وبما قد يشكل انتهاكاً خطيراً للاتفاقيات الدولية والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن الدستور وقانون الطفل الصادر في العام ١٩٩٢.

تقرير التنمية الإنسانية العربية الرابع
المرأة في الوطن العربي

صدر في السابع من ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٦ الإصدار الرابع في سلسلة تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥ بعنوان "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي"، وهو التقرير الذي يعده خبراء عرب مستقلون ويرعى إصداره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

وتعد سلسلة التقرير من أبرز الإصدارات الدولية والإقليمية في الشأن العربي، وتناول التقرير الأول نظرة عامة على أوضاع العالم العربي وإشكاليات التقدم في سبيل النهوض بالتنمية الإنسانية، وحدد ثلاث إشكاليات ومعوقات رئيسية هي: الإشكاليات المتعلقة بالمعرفة والتي تناولها الإصدار الثاني "نحو بناء مجتمع المعرفة"، وإشكاليات تدهور الحريات وحقوق الإنسان وغياب آليات الحكم الرشيد والتي تناولها الإصدار الثالث "الحريات والحكم الصالح"، وضعف مسيرة النهوض بالمرأة وتمكينها والتي تناولها التقرير الأخير والماثل "نحو النهوض بالمرأة في الوطن العربي".

وقد شارك عدد من قيادات المنظمة وأعضائها في إعداد هذه التقارير، وعلى رأسهم الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام، والدكتور "أمين مكي مدني" رئيس مجلس الأمناء، وكل من الأستاذ "محسن عوض"، والدكتور"عبد الحسين شعبان"، والدكتور"عزمي بشارة" أعضاء مجلس الأمناء وغيرهم، فضلاً عن عدد كبير من ناشطي حركة حقوق الإنسان العرب، ورحبت المنظمة بهذا التقرير الذي مثل منبرا رئيسياً للحوار العربي حول قضايا التنمية والحريات طوال السنوات الأربع الماضية على الرغم من سيل الانتقادات التي نالها، والتي اتسم أغلبها بالصدور عن المنابر الحكومية العربية والأجنبية نتيجة كشفه عن عمق الضرر الناتج على مسيرة التنمية البشرية والاجتماعية العربية من السياسات الحكومية العربية، وضعف الحريات، ونقص احترام حقوق الإنسان، وكذا سياسات العدوان والاحتلال والهيمنة الأجنبية.

وقد سجل التقرير أن النساء قد أحرزن مكتسبات عدة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولكن لم يحققن كامل إمكانياتهن، فلا يزلن محرومات من المساواة في الفرص، وهو الحرمان الذي تعاني منه شرائح لا تقتصر على المرأة وحدها في ظل الإصلاحات الشكلية ضعيفة التأثير، فضلاً عن كونها من الشرائح الأكثر ضرراً من الصراعات المسلحة والاحتلالات الأجنبية.

وكان من بين المؤثرات تراجع دور المرأة في التجارة والتعليم والثقافة، رغم كون ذلك من شروط التنمية، وأكد التقرير أن مكافحة الفقر غير ممكنة بدون التحرير الكامل للمرأة.

وأشار التقرير إلى أن النساء في البلدان العربية صرن أقرب إلى المساواة القانونية، ولكن على الصعيد الاجتماعي لا تزال رواسب التحيز ذات تأثير فاعل.

وأكد التقرير أن النساء في البلدان العربية يكافحن للتغلب على الفجوة المعرفية الناتجة عن التحيز، والتي تتأثر من خلال تدني مؤشرات تعليم الفتيات والإناث.

كما أضاف أن المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي تتنامى، غير أنها لا تزال محدودة بالمقارنة بمناطق العالم الأخرى.

وعلى صعيد الإحصاءات التي تعكس حقائق المشهد على الساحة العربية، أورد التقرير ما يلي:

*خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ تجاوز عدد البنات المسجلات في المدارس في جميع مستويات التعليم، عدد الأولاد في عدة بلدان عربية منتجة للنفط وفى الأردن ولبنان وفلسطين وتونس.

*معدل التسجيل في المدارس الابتدائية للبنات يبلغ على الأقل ٩٠ بالمئة من المعدل للأولاد في جميع البلدان العربية ما عدا جزر القمر، والمغرب، واليمن.

*أثمرت جهود الحكومات لتجسير الفجوة بين الجنسين في التعليم، ففي فلسطين على

سبيل المثال، ارتفع معدل البنات الملتحقات بدورات تدريبية في المهارات التطبيقية من ٣٨,٩بالمئة عام ١٩٩٥ إلى ٤٥,١ بالمئة عام ١٩٩٩، وذلك عندما تم افتتاح المزيد من الصفوف بقرب المناطق السكنية.

*ولكن أقل من ٨٠ بالمئة من البنات في جميع الدول العربية التحقن بالمدارس الثانوية، باستثناء أربع دول : البحرين، والأردن، وفلسطين، وقطر، ويبلغ معدل تسجيل البنات في المدارس الثانوية أقل من ٢٠ بالمئة فى جيبوتي وموريتانيا.

*بلغت النسبة الصافية لتسجيل البنات (أي عدد الأطفال من الفئة العمرية الرسمية للمدارس والملتحقين منهم بالتعليم الابتدائي كنسبة من العدد الكلي للأطفال من الفئة العمرية نفسها) عام ٢٠٠٣ في البلدان العربية ٧٧ بالمئة، مقارنة مع ٨٩ بالمئة في وسط أوروبا وشرقها، و٩٦ بالمئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

وبلغت النسبة الصافيّة لتسجيل البنات في المدارس الثانوية في البلدان العربية ٥٤ بالمئة عام ٢٠٠٣، مقارنة مع ٨٣ بالمئة في وسط أوروبا وشرقها، و٦٨ بالمئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

*كانت نسبة التسجيل الإجمالية للنساء (أي عدد الطلاب المسجلين في مستوى تعليمي معين، بصرف النظر عن العمر، كنسبة من عدد السكان من الفئة العمرية الرسمية لذلك المستوى التعليمي) في التعليم العالي أقل كثيراً من الرجال خلال العام الدراسي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣. وفى هذا المجال، كانت المنطقة متقدمة فقط على جنوب أسيا وغربها ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ولكنها متأخرة بشدة عن وسط أوروبا وشرقها وعن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وعن وسط آسيا.

*يزيد عدد النساء عن عدد الرجال المسجلين في التعليم العالي في الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة ولكن هناك عدداً كبيراً من الطلاب الذكور العرب يلتحقون بالتعليم في دول أجنبية، ولا توفر معظم البلدان سوى بيانات حول الالتحاق بالمؤسسات التعليمية في المؤسسات المحلية فقط.

*في جميع المستويات، فإن أعلى معدل نسبي للحرمان من التعليم موجود في البلدان العربية الأقل نمواً، مثل جيبوتي واليمن، وفى البلدان ذات التعداد السكاني الكبير، مثل مصر والمغرب والسودان.

التمثيل السياسي :

*قاد الضغط الاجتماعي للنهوض بحقوق المرأة واستجابة بعض الحكومات العربية إليه، على تحفيز تغييرات إيجابية محددة. وقد جلب نظام الكوتا دخول عدد من النساء إلى مناصب في السلطة: ففي العراق وصل تمثيل النساء في البرلمان إلى ٢٥ بالمئة بعد الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٥. وفى المغرب ازدادت نسبة النساء فى البرلمان من ١ بالمئة عام ١٩٩٥ إلى ١١ بالمئة عام ٢٠٠٣. وفى الأردن ارتفع تمثيل النساء من ٢,٥ بالمئة عام ١٩٩٥ إلى ٥,٥ بالمئة عام ٢٠٠٣. وفى تونس ارتفعت النسبة من ٦,٨ بالمئة إلى ١١,٥ بالمئة.

*تتمتع النساء بحق التصويت في جميع البلدان العربية باستثناء المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، واللتين تفتقران لمجالس تشريعية منتخبة.

*بعد ٤٠ عاماً من الكفاح نالت النساء الكويتيات حقوقاً سياسية شاملة عام ٢٠٠٥.

في عام ٢٠٠٣ نالت النساء في عمان وقطر للمرة الأولى الحق بالتصويت والترشح للبرلمان.

*في ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٤ جرت انتخابات للمجالس المحلية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد حصلت النساء على ١٧ بالمئة من مجموع المقاعد في ٢٦ موقعاً جرت فيها الانتخابات. وكانت ٣٥ امرأة من تلك النساء قد تغلبن على الرجال في الانتخابات.

*ومع ذلك لازال العديد من النساء اللاتي يتم تعينهن في مناصب سياسية في البلدان العربية يشغلن مناصب رمزية، وعادة ما يكون ذلك في الميادين التقليدية المتمثلة في قطاعي الثقافة والفنون.

*في البحرين (لا يشغل النساء أي مقاعد برلمانية) وفى اليمن(٠,٣ بالمئة من المقاعد)، وفى مصر (٢ بالمئة من المقاعد) لذلك مازال تمثيل النساء منقوصاً إلى حد بعيد. وفى السعودية تم استثناء النساء من التصويت في أول انتخابات للمجالس المحلية التي عقدت في فبراير/شباط ٢٠٠٥.

التحديات الصحية

*معدل حالات الولادة التي تمت بحضور مختصين مدربين تجاوزت ٨٠ بالمئة في معظم البلدان العربية خلال السنوات الأخيرة، مقارنة مع ٤٢ بالمئة في كينيا، و٦٩ بالمئة في السلفادور عام ٢٠٠٣، و٦٦ بالمئة في إندونيسيا عام ٢٠٠٢.

*ومع هذا تواصل النساء مواجهة تحديات كبيرة في أبسط ما تقتضيه متطلبات

الصحة إذ يبلغ معدل الوفيات النفاسية في البلدان العربية ٢٧٠ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية، ولكن يرتفع المعدل ليصل إلى ١٠٠٠ حالة في أفقر البلدان العربية، وهما موريتانيا والصومال، وينخفض المعدل ليصل إلى ٧ حالات لكل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة في قطر. وهذا بالمقارنة مع ١٤ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة في الولايات المتحدة الأمريكية (حسب أرقام منظمة الصحة العالمية للعام ٢٠٠٠) و٥٤٠ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة في الهند و٢١٠ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة في كازخستان، و٨٣ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة في المكسيك.

*أخذ معدل الخصوبة في المنطقة العربية بالانخفاض، ولكنه مازال مرتفعاً إذ يصل إلى ٣,٨ ولادة حية لكل امرأة في سن الحمل، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ مقارنة مع ٢,٩ ولادة حية في سائر العالم النامي، وقد وصل المعدل خلال عام ٢٠٠٤ في الأمريكتين ٢,٣ وفى أوروبا ١,٦.

*تظل المنطقة العربية من المناطق الأقل تأثراً بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن تتزايد أعداد البنات والنساء العربيات اللاتي يتعرضن للإصابة بالمرض، ويصل عدد المصابات حالياً إلى نصف العدد الإجمالي من الأشخاص الذين يحملون الفيروس في المنطقة. كما تتعرض النساء حالياً لمقدار أكبر من الخطر: فاحتمال الإصابة بين الإناث في الفئة العمرية ١٥ إلى ٢٤ عاماً هو ضعف احتمال الإصابة بين الذكور في الفئة العمرية ذاتها في المنطقة – وهذا التفاوت يمكن أن نعزوه بصفة أساسية إلى تدني مستوى تمكين النساء العربيات، وبسبب تدني نوعية الخدمات الصحية المقدمة لهن؛ وتدني مستوى خدمات المراقبة والفحوصات؛ وندرة المعلومات حول أساليب الوقاية من فيروس الإيدز ضمن ثقافة الصمت السائد المحيطة بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية.

ضحايا العنف

*إن قتل النساء جراء ما يسمى "الدفاع عن الشرف" هو عادة قبلية مازالت تمارس في العديد من المجتمعات العربية.

*ظل العنف المنزلي واسع الانتشار في المنطقة. ومما يثير مزيداً من القلق، أن بعض المجتمعات العربية ما زالت تنكر وجود العنف المنزلي.

*تنتشر في بعض البلدان العربية ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مما يخلف تبعات خطيرة على الصحة النفسية والبدنية للنساء.

*النساء اللاتي يعشن تحت احتلال أجنبي إضافة إلى العاملات المهاجرات العربيات وغير العربيات يتعرضن بصفة خاصة إلى العنف – وهن يحتملن نصيباً مضاعفاً من المعاناة.

الحقوق القانونية

*يؤكد التقرير على أنه بالرغم من أن معظم البلدان العربية، ١٧ بلداً من مجموع ٢١، وقعت وصادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، إلا أنها أثقلت الاتفاقية بالتحفظات العديدة التي أضافتها على الاتفاقية؛ وبالتالي جردتها من محتواها. ويقول إن الدول العربية استندت في تحفظاتها على مواد الاتفاقية إلى مبررين اثنين: أن المواد المعنية في الاتفاقية تتعارض مع التشريعات الوطنية، أو أنها تتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

*اقتصرت التحفظات التي أدخلتها الدول العربية على المواد التالية من الاتفاقية :

– **المادة ٢** التي تنص على المساواة أمام القانون وتحظر التمييز ضد النساء في الدساتير والتشريعات الوطنية (مصر، والعراق، وليبيا، والمغرب، والجزائر، والبحرين، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة).

– **المادة٩** وتتعلق بالمساواة في حقوق المواطنة والجنسية (مصر، وتونس، والعراق، والأردن، والمغرب، والكويت، والجزائر، ولبنان، والسعودية، والبحرين، وسورِيا، والإمارات العربية المتحدة، وعمان).

– **المادة ١٥**، وتتعلق بالمساواة بين النساء والرجال في المكانة القانونية في الشئون المدنية (تونس، والأردن، والمغرب، والجزائر، والبحرين، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة وعمان)

– **المادة ١٦** وتتصل بالزواج والعلاقات الأسرية (مصر، وتونس، والعراق، وليبيا، والأردن، والمغرب، والكويت، والجزائر، ولبنان، والبحرين، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة، وعمان)

– **المادة ٢٩** وتتعلق بالتحكيم بين الدول الأطراف في الاتفاقية وإحالة الخلافات المتعلقة بتفسير الاتفاقية وانطباقها إلى محكمة العدل الدولية (مصر، واليمن، وتونس، والعراق، والمغرب، والكويت، والجزائر، ولبنان، والسعودية، والبحرين، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة،

وعمان)

*يرجع الفضل للمشرعين العرب، وخصوصاً الجهات التشريعية الدستورية، باحترام مبدأ الفروق الجنسية ومحاولة تنظيم التأثيرات الناجمة عن هذه الفروق في التشريعات.

*وقع المشروعون العرب في بعض الحالات فى المغالاة في عملهم لإنهاء التحيز القائم على أساس نوع الجنس، وأدى ذلك من الناحية الفعلية إلى إضفاء صفة قانونية على التمييز.

*تملك النساء العربيات حالياً الحق بإضافة شروط معينة على عقد الزواج ما لم تتعارض هذه الشروط مع الشريعة الإسلامية، وقد وضع المشروعون قوانين تنص على حق الزوجة بالوصايا على أطفالها حتى تصل أعمارهم إلى سن يتجاوز العمر المعتاد لانتقال الوصاية إلى الأب، إذا اعتبر ذلك في مصلحة الأطفال، وكذلك أن تحتفظ الزوجة ببيت الزوجية بوصفه بيت الوصاية على الأطفال.

*ولكن قوانين العمل والقانون الجنائي وقانون الجنسية مازالت تحتوي على تمييز قائم على أساس نوع الجنس. فقوانين الأسرة في العديد من البلدان العربية، على سبيل المثال، تضع عقوبات على الزوجة التي تترك بيتها للذهاب للعمل دون رضا الزوج. ويحظر قانون العمل الليبي توظيف النساء في أعمال لا تتناسب مع "طبيعتهن"، كما تضع السعودية قيوداً شديدة على عمل المرأة. وتحتوي العديد من قوانين العمل على مواد تمنع المرأة من العمل أثناء ساعات الليل.

*إن العديد من قوانين العمل الموجودة حالياً في الدول العربية تحمي المرأة العاملة. فالدستور المصري والدستور الأردني وقوانين العمل في بعض الدول الأخرى تحظر صراحة التمييز على أساس نوع الجنس في مكان العمل. كما تضمن العديد من البلدان للمرأة الحق بالحصول على إجازة أمومة من العمل، وتحظر فصل المرأة من العمل أثناء الحمل أو إجازة الأمومة، وتضمن للنساء إجازات للعناية بالأطفال وأوقات محددة لإرضاع الأطفال. ويمنح قانون العمل الأردني العمال من الرجال والنساء الحق بتمديد إجازاتهم لمرافقة الزوج/الزوجة إلى مكان عمل جديد.

*وقعت العديد من الدول العربية اتفاقيات المساواة بين العاملين والعاملات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، ولكن التشريعات الوطنية متفاوتة بشدة بهذا الخصوص. فالقوانين في بعض البلدان تنص صراحة على تقديم أجر متساوٍ عن أداء العمل ذاته (كما هو الحال على سبيل المثال في العراق والكويت وليبيا وسوريا)، في حين لا توجد أي مواد قانونية على الإطلاق حول هذا الأمر في بلدان أخرى (البحرين)، تنص القوانين في بلدان أخرى على تقديم أجر متساو فقط في حالة قطاع الخدمة المدنية (قطر والسعودية).

*تتضمن قوانين الأحوال الشخصية في البلدان العربية حيزاً واسعاً من الاختلافات ما بين المقاربات التقدمية، التي توجد بصفة خاصة في البلدان المغاربية في شمال إفريقيا (المغرب وتونس والجزائر) وبين سائر المنطقة حيث مازال هناك قدر كبير من اللامساواة. ففي المنطقة المغاربية فإن قوانين الأحوال الشخصية في تونس هي القوانين العربية الوحيدة في هذا المجال التي تنطبق على جميع المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية. فالمرأة هناك تتمتع بحق التصرف نيابة عن نفسها عند عقد الزواج، حتى وإن كانت لم تتزوج في السابق.

*تشكل حالة الكويت مثالاً متعارضاً. فليس هناك أي قيود على تعدد الزوجات باستثناء شرط واحد: "لا يجوز للرجل الزواج من زوجة خامسة حتى يحل زواجه من إحدى زوجاته الأربع وتنقضي فترة العدة للزوجة المطلقة". ويعرف القانون الكويتي الطلاق بأنه حل عقد الزواج الشرعي من قبل الزوج أو شخص موكل منه بواسطة النطق بالعبارة المحددة للطلاق.

*عادة ما تفرض القوانين الجنائية العربية معايير مختلفة بين الرجال والنساء، وعادة ما يقوم القضاة في المحاكم الجنائية العربية بالتصرف ضمن سلطتهم على الاختيار، لتعديل الأحكام الصادرة وفقاً للنوع الاجتماعي للمدعى عليه.

التهميش الاقتصادي

*إن معدل النشاط الاقتصادي للنساء العربيات – ويعرف بأنه حصة الإناث من السكان اللاتي يبلغن من العمر ١٥ عاماً أو أكثر ويشاركن في توفير الأيدي العاملة أو أنهن مستعدات للعمل في إنتاج البضائع والخدمات – هو أقل معدل في العالم، إذ يبلغ ٣٣ بالمئة، مقارنة مع ٦٩ بالمئة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، وأكثر من ٦٠ بالمئة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وأكثر من ٤٠ بالمئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ويبلغ المعدل العالمي للنساء ٥٦ بالمئة.

*هناك عوامل عديدة تؤدي مجتمعة إلى زيادة البطالة بين النساء، ولا سيما النساء المتعلمات. ومن ضمن هذه العوامل ضيق سوق العمل، وبطء خلق فرص العمل الجديدة، وانتشار التعليم بين النساء مع استمرار التفضيل الاجتماعي غير المستند إلى أسباب منطقية بأنه ينبغي منح فرص العمل المتوافر للرجال.

*تظهر التجارب السابقة في البلدان العربية أنه في أوقات الكساد الاقتصادي، فإن النساء هن من يخسرن أعمالهن أولاً، في حين أنهن أخر من يحصل على الوظائف في أوقات التوسع الاقتصادي. ويظهر هذا الأمر من خلال انخفاض عدد النساء العاملات خلال النصف الأول من عقد التسعينيات في مصر، وهي فترة شهدت نمواً اقتصادياً بطيئاً وخصوصاً في القطاع الخاص بينما ارتفع عدد الرجال العاملين خلال الفترة ذاتها.

*من المتوقع خلال السنوات المقبلة ازدياد عدد النساء اللاتي يبحثن عن عمل في البلدان العربية. ويقدر معدل نمو القوى العاملة في البلدان العربية بـ٣,٥ بالمئة خلال الفترة بين العاملين ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، بينما يقدر معدل نمو القوى العاملة للنساء بـ ٥ بالمئة.

*يتزايد عدد النساء العربيات من صاحبات الأعمال ازدياداً مضطرداً. ففي البحرين على سبيل المثال، زاد عدد النساء من صاحبات الأعمال من ١٩٣ عام ١٩٩١ إلى ٨١٥ عام ٢٠٠١ – وهي نسبة تزيد عن ٣٢٢ بالمئة. وفي السعودية تتراوح التقديرات لعدد الأعمال التي تملكها نساء ما بين ٢٠,٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠ وفي تونس ازداد عدد النساء من صاحبات الأعمال من ٢,٠٠٠ عام ١٩٩٨ إلى ٥,٠٠٠ عام ٢٠٠٥.

النساء في ميدان الفنون والإعلام

*وفرت وسائل الإعلام الجديدة للنساء فرصاً للتعبير والحوار حول قضايا الجنس الاجتماعي، وهي فرص غير متوفرة في الوسائل التقليدية.

*وفي الوقت ذاته وفرت شبكات الاتصال العالمية منابر جديدة للمحافظين والتقليديين يقومون عبرها بمهاجمة جميع أنواع الخطاب التي تناصر تحرير النساء وتطورهن ومشاركتهن في الإنتاج والعمل الإبداعي.

*تتوسع وسائل البث الإعلامي حالياً في العالم العربي، وخصوصاً القنوات التلفزيونية الفضائية والمطبوعات، وتوفر هذه الوسائل المزيد من فرص العمل للنساء في بعض البلدان. ولكن ملكية وسائل الإعلام السياسية والإخبارية تظل إلى حد كبير معقلاً للرجال. ويظل اهتمام النساء العربيات بالإعلام محصوراً إلى حد بعيد في شواغل مثل الطبخ والتدبير المنزلي ومواد التجميل.

*لم يقتصر دور الرواية الأدبية العربية على مهاجمة الصور النمطية عن المرأة، بل ألقت الضوء أيضاً على جوانب من قمع المرأة ودورها ككائن تابع لتخليد سيطرة الرجل. إن العوالم التي خلقها مشاهير الروائيين العرب مثل نجيب محفوظ، وعبد الرحمن منيف، وحنا مينا، وآخرون، في سردهم الإبداعي أظهرت التحول والتناقض في الوضع الاجتماعي العربي في جميع نواحيه، خصوصاً العلاقة بين الذكر والأنثى. وقد أصبح الأدب النسائي أكثر بروزاً مع ظهور روائيات من النساء مثل "كوليت خوري"، و"غادة السمان" و"أحلام مستغانمي"، و"هدى بركات"، و"رضوى عاشور"، و"ليلى الأطرش،" و"سحر خليفة"، و"ليلى العثمان".

*عملت السينما العربية في السنوات الأخيرة على تحدي التراتبية القائمة، من خلال تقديم وصف صريح لقمع النساء وتأثير ذلك على ذهنيتهن. في عام ٢٠٠٤ تسبب فيلم "بحب السيما" الذي أخرجه "أسامة فوزي" بحملة احتجاج عامة في مصر وفي العالم العربي عموماً؛ إذ يسرد قصة امرأة قبطية تعاني من الحرمان الجنسي بسبب التطرف الديني لزوجها، وتدخل في علاقة جنسية مع رجل آخر. كما حدثت موجة احتجاج كبيرة أخرى عام ٢٠٠٥ على أثر ظهور الفيلم المصري "الباحثات عن الحرية" لمخرجته "إيناس الدغيدي". ويتناول الفيلم مشاكل ثلاث نساء من مصر ولبنان والمغرب يعشن في باريس ويبحثن عن الحرية التي افتقدنها في بلدانهن. وقد ظهرت عشرات المقالات تهاجم الفيلم، وأطلق بعضها على الفيلم اسم "الباحثات عن الجنس" كما تعرضت ملصقات الفيلم للتخريب، وصدرت دعوة عامة للناس بعدم مشاهدة الفيلم. وقد تعرضت المخرجة لعدد كبير من الاتهامات الزائفة وتلقت عدة تهديدات بالقتل.

*وفي السياق ذاته، أصبحت السينما في الجزائر والمغرب وتونس وبصفة متزايدة منشغلة بمسائل تعتبر من المحاذير مثل مشاكل العنف الجنسي، وظلم القوانين، ومشاكل التهميش والإقصاء.

لبنـــان
مخاوف من استمرار الأزمة السياسية
.. وإدانة دولية جديدة لإسرائيل

فيما تتواصل معاناة الشعب اللبناني من آثار وويلات العدوان الإسرائيلي خلال شـــهري يوليـــو/تمـــوز وأغسطس/آب الماضيين، تشهد الساحة اللبنانية انقساماً حاداً يحمل في طياته خطورة كبيرة علـــى الوئـــام الوطني، بعد أن عجزت الأطراف عن الوصول إلى توافق بشأن عدد من القضايا الملحـــة، وعلـــى رأســـها استمرار حكومة "السنيورة" الحالية بعد انسحاب كل من حزب الله وحركة أمل من تشكيلها، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، ومطلب إجراء انتخابات جديدة على أساس قانون انتخابي جديد، وملف المحكمة الدوليـــة الخاصة باغتيال "الحريري" وعدد آخر من الرموز السياسية، كان آخرها الوزير "بيار الجميل".

فبينما تواصل المعارضـــة بإصـــرار جموعها الحاشدة فـــي ســـاحات بيـــروت الرئيسية احتجاجاً على استمرار حكومـــة "السنيورة" ولإنجاز هـــدفها فـــي تـــشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة تحظـــى بثقـــة كافة الأطراف، تتزايد المخاطر من تطور الموقف باتجاه أعمال عنف، خاصة فـــي ضوء عدد من الحوادث التي وقعت خلال التظاهرات، وتحذيرات الجـــيش وقـــوى الأمن من مخاطر استمرار التظاهرات، لا سيما في ظل التخوف من تحويل الخلاف السياسي إلى خلاف طائفي لكون الحزبين المنـــسحبين مـــن الحكومـــة التعبيـــرين الأساسيين عن المواطنين الشيعة، بالرغم من تحالفهما مع التيـــار الـــوطني الحـــر بزعامة الرئيس السابق "ميـــشيل عـــون"، وهو التحالف الذي عكس انقـــساماً بـــين القوى المسيحية، لا تراه قـــوى الغالبيـــة "الرابع عشر من آذار" صحياً بالرغم مـــن أنه مؤشر مهم علـــى حيويـــة التجـــاذب الوطني لا الانقسام الطائفي والاحتقان.

وقد أدت هذه التجاذبـــات إلى زعزعة الصورة المضيئة التـــي عكـــسها وحـــدة الصف اللبناني خلال العدوان الإســـرائيلي على لبنان، وعلى الرغم من التعهدات التي قطعها مختلف القادة لمنع الوقوع في خطأ إشعال فتيل نزاع أهلي جديد، فإن بعـــض وقائع وأعمال العنف المتفرقة التي وقعت خلال التظاهرات، وحادثة اغتيال الوزير "الجميـــل" قبـــل يـــومين مـــن انطـــلاق التظاهرات، أيقظت المخاوف من تـــدهور الموقف باتجاه أعمـــال عنـــف محتملـــة، وخاصة بعد فشل الجهود العربيـــة حتـــى الآن في احتواء الموقف للوصـــول إلـــى تفاهمات، وفـــي ضـــوء إصـــرار كافـــة الأطراف على عدم التقدم بتنازلات مهمة وضرورية لإنهاء الأزمة الحالية.

ولا يمكن النظر إلى الفشل المرحلـــي للجهود العربية ممثلة في مبادرة الأمانـــة العامة لجامعة الدول العربية لتحقيق صيغة "لا غالـــب ولا مغلـــوب" بمعـــزل عـــن الخلافات العربية البينية عـــن التوصـــل لموقف موحـــد وصـــيغة ملائمـــة تقنـــع الأطراف وتصب في الصالـــح الوطنـــي العام، كما لا يمكن النظر إلى هذا الفـــشل بمعزل عن الضغوط الدوليـــة، ولا ســـيما التـــصريحات الـــصادرة عـــن الإدارة الأمريكية مترافقة مع تهديدات إســـرائيلية بحرب جديدة خلال الصيف المقبل، والتي تضيف إلى الأزمة مزيداً من التوتر.

فلا تزال المعارضة تقف موقف النـــد من الحكومة لموقفها من ملـــف المحكمـــة الدولية الخاصة، وإصرارها على المضي قدما فيها قبل الحصول علـــى ضـــمانات كافية بعدم تسييس المحكمة، خاصة بعـــد تجربة التعامل مع لجنة "ميليس" الـــسابقة والتي تراها المعارضة عملية سياسية غير قانونية استهدفت النيل من فصيل حـــزب الله، كما احتدم الخلاف في ضوء تجاوب حكومة "السنيورة" مع أفكار بشأن تغييـــر قواعد الاشتباك الخاصـــة بقـــوات الأمـــم المتحدة "اليونيفيل" في الجنوب اللبناني بعد زيادة أعدادها وتوسيع صلاحياتها بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، وهو ما قد يسلب المقاومة قدرتها على مواصلة القتال ضد الاحتلال الإسرائيلي للمناطق المحتلة.

وعلى صعيد آخر، تواصل الغالبية النيابية "قوى ١٤ آذار" العمل على فض أية تحالفات مع سوريا وإيران على الساحة اللبنانية، وتكيل الاتهامات إلى سوريا بالضلوع في جرائم الاغتيال الثلاثة عشر التي وقعت منذ اغتيال الرئيس "رفيق الحريري"، كما ترى أن انسحاب قوى المعارضة من الحكومة لا يمس شرعيتها ولا يتناقض مع اتفاق الطائف، خاصة وأن الحكومة لم تقبل استقالة وزراء كل من حزب الله وحركة أمل.

وكانت المنظمة قد عبرت عن بالغ أسفها لاغتيال الوزير"بيار الجميل" وثمنت موقف والده الذي دعا أنصاره لالتزام الهدوء، ودعت كافة الأطراف إلى التزام الحوار والتعاون مع الحكومة للكشف عن الجناة.

وتأمل المنظمة في أن يتغلب أبناء الشعب اللبناني على المحنة الحالية عبر الحوار الذي يلبي الصالح الوطني ويصون وحدة وسلامة لبنان، وتعبر المنظمة عن ثقتها في قدرة القادة اللبنانيين على تجاوز المحنة ومنع الانزلاق.

.. وتقرير لجنة تقصي الحقائق الأممية يؤكد ارتكاب إسرائيل لجرائم حرب

وعلى صعيد آخر، قدمت لجنة التحقيق الدولية تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في نهاية نوفمبر/تشرين ثان وفقاً لمقرراته الصادرة في دورته الاستثنائية الثانية، ومن أبرز نقاطه:

١- أن النزاع تنطبق عليه القواعد التعاقدية والعرفية للقانون الدولي الإنساني قانون حقوق الإنسان، وأن هذه القواعد كانت غائبة تماماً خلال الصراع.

٢- أن استهداف القوات الإسرائيلية للمدنيين اللبنانيين جاء لمجرد أنهم يكنون تعاطفاً أو لهم صلة بعناصر حزب الله. بما يشكل انتهاكاً واضحاً لبنود القانون الإنساني الدولي الذي أظهرت القوات الإسرائيلية تجاهلاً تاماً له.

٣- سجل التقرير استهداف إسرائيل المتعمد لأهداف مدنية مثل أماكن العبادة من مساجد وكنائس، فضلاً عن المناطق الأثرية المحمية والمدارس مما تنتفي معه أي مبررات عسكرية.

٤- اهتم التقرير بتسجيل استهداف القوافل المدنية بل حتى قوافل الصليب الأحمر اللبناني وسيارات الدفاع المدني وبعثات الإغاثة الدولية وعناصر قوات حفظ السلام والرفض المتعسف للسماح بممر آمن لهم مما يتنافى مع ما يقره القانون الدولي.

٥- سجل التقرير وقائع الاختطاف والترحيل والاعتقال القسري غير القانوني للمدنيين، خلال وبعد وقف إطلاق النار.

٦- اهتم التقرير تفصيلياً بالتلويث "المتعمد" للبيئة ببقعة النفط التي امتدت بطول ثلثي الشاطئ اللبناني.

٧- سجل التقرير ملاحظات اللجنة على الأسلحة المحظورة التي استخدمتها إسرائيل مثل القذائف العنقودية عبر استعمالها بكثافة على نطاق لبنان ككل. واليورانيوم المنضب وأسلحة الفوسفور الأبيض والمتفجرات المعدنية الكثيفة والمتفجرات الحارقة.

٨- سجل التقرير صور الدمار الشامل التي سببتها العمليات الإسرائيلية للبنية التحتية المدنية والبنية الاقتصادية الأساسية في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والصيد والسياحة وفى مجالات الإسكان والصحة والتعليم مع توضيحه للمعاناة الإنسانية البالغة الناجمة عنه.

و**أوصت اللجنة** بما يلي:

١- إن استعمال إسرائيل للقوة بشكل غير متناسب، وبدون تمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، مع تجاهل مبدأ التناسب العسكري. وذلك بصورة "متعمدة ومنهجية" يعتبر خرقاً وتجاهلاً لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. يستوجب المحاسبة.

٢- ضرورة إقامة آلية لتلقي شكاوى الضحايا من أجل تقديم تعويضات عادلة عن الأضرار التي لحقت بهم.

٣- ضرورة تولي مجلس حقوق الإنسان للمبادرة بتشجيع الجهود الحثيثة لإدراج القنابل العنقودية ضمن قائمة الأسلحة المحظورة بمقتضى القانون الدولي.

وقد جددت المنظمة إدانتها لجرائم العدوان الإسرائيلي على لبنان، وذلك خلال مشاركتها في المؤتمر الدولي حول "انطباق القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة" والذي شاركت في تنظيمه مع المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر يومي ١٦ – ١٧ ديسمبر/كانون أول، وهو المؤتمر الذي اتخذ حالتي غزة ولبنان كدراستي حالة.

وقد أوصى المؤتمر بتفعيل المحاسبة الدولية لجرائم الحرب التي ارتكبت خلال القتال في كل من غزة ولبنان، ودعا إلى توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين.

العراق

استمرار العنف الطائفي وجهود متعثرة لوقف نزيف الدم العراقي

شهد العراق خلال الأشهر الثلاث الأخيرة تدهوراً أمنياً حاداً، فتزايدت عمليات الخطف والنزوح الجماعي، وشهد العراق المئات من التفجيرات الإرهابية وعمليات القتل على خلفية النزاعات الطائفية المتصاعدة منذ تفجير مرقد الإمام السامرائي في فبراير/شباط الماضي، وقدر متوسط الجثث التي تصل إلى الطب العدلي في بغداد وحدها بحوالي ١٠٠ إلى ١٢٠ جثة يومياً، أي بزيادة تصل لضعف المعدلات التي سجلتها الشهور الثلاث من مايو/أيار وحتى أغسطس/آب.

وفي محاولة لوقف نزيف الدم العراقي ظهرت مبادرتان جديدتان، الأولى دعا إليها رئيس الوزراء العراقي في أوائل ديسمبر/كانون أول لعقد مؤتمر إقليمي لمناقشة الأوضاع الأمنية العراقية والدور الذي يجب أن تؤديه دول الجوار لعودة الاستقرار الأمني في العراق، أما المبادرة الثانية فقد دعا إليها الأمين العام للأمم المتحدة وتمثلت في الدعوة لعقد سلسلة من المؤتمرات الدولية لحل المشاكل الأمنية.

وبينما لقت مبادرة رئيس الوزراء ترحيباً حذراً خاصة مع دعوته الفصائل المسلحة للمشاركة، وجهت انتقادات حادة لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة، فاعتبرها رئيس الحكومة "مصادرة لإرادة الشعب وإنجازاته التي حققت الديمقراطية وحكومة الوحدة الوطنية"، كذلك رفض رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق أي تدخل إقليمي أو دولي يتخطى العملية السياسية في العراق، كما رفضها الرئيس العراقي، أما وزير الخارجية فقد دعا إلى تفعيل المبادرة العربية الرامية إلى عقد مؤتمر للوفاق الوطني العراقي.

.. جرائم دامية

ومن أسوأ نماذج الجرائم التي تشهدها الساحة العراقية حالياً، سقط قرابة ٧٠ قتيلاً و٢٣٥ جريحاً في أحدث تفجير انتحاري شهدته بغداد في الثاني عشر من ديسمبر/كانون أول الجاري، حيث فجر انتحاري سيارته وسط حشد من العمال الباحثين عن عمل في ساحة الطيران وسط بغداد، وفي الحادي عشر من ديسمبر/كانون أول عثرت دوريات الشرطة على ٤٧ جثة مجهولة في عدد من الشوارع في بغداد، وفي الخامس من ديسمبر/كانون أول عثرت الشرطة على ٥٠ جثة مجهولة الهوية عليها آثار تعذيب في العاصمة بغداد.

وخلال شهر نوفمبر/تشرين ثان قتل ما يزيد عن ١٩٧٥ من بينهم ١٨٤٧ مدنياً فضلاً عن إصابة ما يزيد عن ١٣٣٥، وفقاً لتصريحات وزارتي الداخلية والصحة اللتين أكدتا أن أعداد القتلى خلال الشهر سجلت نسبة ارتفاع بلغت ٤٠% مقارنة مع أكتوبر/تشرين أول، وقد لقي هؤلاء الضحايا حتفهم في سلسلة من التفجيرات الانتحارية والسيارات المفخخة والعبوات الناسفة، وعلى صعيد أعداد القتلى في صفوف الجيش أعلنت وزارتي الدفاع والداخلية، مقتل ٢٥ عسكريا في نوفمبر/تشرين الثاني مقابل ١٩ خلال شهر أكتوبر، كما قتل ٤٢٣ من المسلحين في نوفمبر/تشرين الثاني مقابل ١٩٤ في أكتوبر/تشرين الأول.

.. ومذابح الاحتلال

من ناحية أخرى استمرت قوات الاحتلال الأمريكية في ارتكابها لمجازرها الدموية، ففي التاسع من ديسمبر/كانون أول اقترفت مجزرة جديدة في الإسحاقية التي شهدت مجزرتين سابقتين منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث أعدمت

اثنين وثلاثين شخصاً رمياً بالرصاص من بينهم ستة أطفال وثمانية نساء ثم قصفت منازلهم بالصواريخ لإخفاء الجريمة، وأكد شهود العيان من أهالي المنطقة الذين هرعوا إلى مكان الجريمة وقاموا بإخراج الجثث، اكتشفوا أن جميعها قد أطلق عليها الرصاص من مسافة قريبة مما يؤكد تعرضهم لعملية إعدام جماعي، ولم يصدر عن القوات الأمريكية أي تعليق.

وفي مدينة هيت قامت قوات الاحتلال بنصب الكمائن بصورة عشوائية داخل منازل المدينة الآمنة مروعة النساء والأطفال باحتجازهم لأيام، واحتلت ثلثي المدينة وحولتها إلى ثكنة عسكرية وهجرت أصحاب المنازل والمحلات، وقد لجأت إلي نصب الكمائن بصورة عشوائية داخل المنازل، حيث تقوم قوات الاحتلال خلال ساعات حظر التجوال بمداهمة المنازل الآهلة بالسكان والمكوث فيها سراً واحتجاز النساء والأطفال ليتسنى لهم "القبض على رجال المقاومة".

.. وتزايد الأخطار المحدقة باللاجئين الفلسطينيين

شهدت الشهور الأخيرة تدهوراً أمنياً حاداً للاجئين الفلسطينيين في العراق والذين يقدر عددهم بقرابة أربعة وثلاثين ألف لاجئ فلسطيني في العراق، فمنذ سقوط بغداد في أبريل/نيسان تم استهدافهم بشكل متعمد من قبل جماعات مسلحة، وتم إجلاء الآلاف من منازلهم، وعلى الرغم من عدم وجود أدلة واضحة تحمل أحد الأطراف المسئولية المباشرة عن ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون، إلا بعض المنظمات الحقوقية الدولية وكذلك بعض المصادر الصحفية، أشارت لتوافر أدلة عن تورط جماعات شيعية مقاتلة في هجماتٍ ضد اللاجئين الفلسطينيين، والتي تزايدت بشكل ملحوظ في أعقاب تفجير مرقد الإمام العسكري في سامراء في الثاني والعشرين من فبراير/شباط الماضي، حيث لقي العشرات من اللاجئين الفلسطينيين حتفهم، وتلقت العشرات من العائلات الفلسطينية تهديداتٍ بالقتل، ووزعت إحدى الجماعات المسلحة منشورات تهدد الفلسطينيين بالموت في حال بقائهم في العراق.

لا توفر الحكومة العراقية الحماية الواجبة للاجئين الفلسطينيين، بل إنها قد دأبت على اعتقالهم تعسفياً بزعم تورطهم في أعمال إرهابية، حيث يتعرضون للتعذيب، كما اختفى عدداً منهم قسرياً في أعقاب اعتقالهم، فضلاً عن فرض العديد من القيود لمنحهم تصاريح الإقامة.

.. وتقرير لجنة "بيكر- هاملتون" يتجاهل مسئولية الاحتلال عن الانفلات الأمني في العراق ويركز على الانسحاب الأمريكي بأقل الخسائر

أصدرت لجنة "بيكر-هاملتون" تقريرها عن الوضع العراقي المتدهور، والذي انتظرته كافة الأطراف المعنية بالقضية العراقية، على أمل أن يحمل بين طياته آليات محددة للخروج من النفق العراقي المظلم، إلا أنه من المؤسف أن التقرير لم يأتِ بجديد، فعلى الرغم من أنه يحمل بعض التوصيات الإيجابية مثل ضرورة حل النزاع العربي- الإسرائيلي، وفتح قنوات الحوار مع إيران سوريا، إلا أنه لم يتناول تغافل الإدارة الأمريكية عن الالتزام بأحكام القانون الدولي وما ارتكبته من مخالفات قانونية منهجية خطيرة شكلت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فضلاً عما أدت إليه من تدهور إنساني وأمني غير مسبوق في العراق، بل إنه تجاهل حقوق الشعب العراقي وجعل الأولوية لمصالح الولايات المتحدة والحفاظ على ماء وجه الإدارة الأمريكية وأوصى بسحب القوات بحلول العام ٢٠٠٨.

وعلى الساحة العراقية تفاوتت ردود الفعل حول التقرير بين رفض كامل له، والترحيب ببعض توصياته، فأكد الأمين العام لهيئة علماء المسلمين أن التقرير لم يأتِ بجديد ولم يسهم في حل المعاناة العراقية، وأنه تركز حول كيفية حل مشكلة الاحتلال في العراق، وكيفية الانسحاب من العراق بأقل الخسائر.

ووصفه الرئيس العراقي بأنه "إهانة" للشعب العراقي، وقال "إنهم يتعاملون معنا كمستعمرة". فيما عبر رئيس الجبهة العراقية للحوار الوطني عن ارتياحه، لكنه اعترض على الاقتراح بتقديم دعم أمريكي للقوات العراقية الحالية التي تأسست على الطائفية. وحذر التحالف الكردستاني حكومة المالكي من الوقوع في الأفخاخ التي نصبها التقرير. في الوقت الذي أيد فيه حزب الفضيلة ما ورد بشأن تدريب قوات الأمن العراقية ورفع كفاءتها، وانسحاب القوات الأمريكية.

فلسطين
استمرار التصعيد العسكري الإسرائيلي
وتفاقم الوضع الإنساني

تواصل التصعيد العسكري الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العملية العسكرية في منطقة "كرمة سالم" شرقي القطاع في الخامس والعشرين من يونيو/حزيران، فاستمرت في اجتياح المدن، وواصلت استهدافها المتعمد سواء لرجال المقاومة المسلحة أو للمدنيين العزل، فأزهقت أرواح العشرات من المدنيين وأصابت المئات، واستمرت في اعتقال مئات المدنيين، وقصفت مباني مدنية رسمية وسكنية، فضلاً عن التخريب المتعمد للبنى التحتية، كما واصلت فرض طوقها العازل حول قطاع غزة محيلة القطاع إلى سجن كبير يرزح تحت وطأة أزمة اقتصادية طاحنة ووضع إنساني يتفاقم اليوم تلو الآخر.

ووفقاً للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أسفرت الجرائم الإسرائيلية المتواصلة منذ الخامس والعشرين من يونيو/حزيران ٢٠٠٦ وحتى الأول من ديسمبر/كانون أول، عن مقتل ٤٧٣ فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، من بينهم ٢٩٩ مدنياً من بينهم ٩١ طفلاً و٢٩ امرأة وأربعة من أفراد الطواقم الطبية، وإصابة ١٦٠٥ فلسطينيين أغلبهم من المدنيين، من بينهم ٣٤٤ طفلاً و١٠٩ من النساء، وأربعة من أفراد الطواقم الطبية، وسبعة من أفراد الطواقم الصحفية.

كما شهدت نفس الفترة إطلاق قرابة ٣٢٨ صاروخاً باتجاه أهداف أغلبها مدنية أدت لتدمير قرابة ٧٣ منزلاً سكنياً، واستمر إغلاق كافة المعابر الحدودية لقطاع غزة يلقي بأطيافه الكارثية على الأوضاع الإنسانية؛ فأدى الحصار الشامل للقطاع إلى تدمير الاقتصاد وتوقفت معظم قطاعاته عن العمل، وارتفعت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى أكثر من ٦٦% أي بزيادة تصل إلى ١٥% عن شهر مارس/آذار الماضي، كما ارتفعت معدلات البطالة إلى نحو ٤٠%.

وتوجت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها الفادحة لحقوق الشعب الفلسطيني، بحصارها الإجرامي لبلدة بيت حانون لمدة أسبوع متواصل في إطار عملية "غيوم الخريف"، مارست خلالها أسوأ أشكال إرهاب الدولة، فاجتاحت البلدة في الثاني من نوفمبر/تشرين ثان مستخدمة أعتى وسائلها الحربية، مفرطةً في استخدام القوة المسلحة ضد المدنيين، متناسية مبدأي الضرورة والتناسب في ملاحقتها لرجال المقاومة الفلسطينية وسط الأحياء السكنية، مما أفضى إلي مقتل العشرات وإصابة المئات، فضلاً عن عمليات الاعتقال العشوائية والتدمير المتعمد للمنازل السكنية.

وكان استهداف قوات الاحتلال لمسيرة نسائية خرجت في البلدة في الرابع من نوفمبر/تشرين ثان، مثالاً لبشاعة الجرائم التي اقترفتها إبان اجتياحها للبلدة، وأسفرت عن مقتل امرأتين وإصابة ٤٠ أخريات بجراح، فضلاً عن استهدافها المتعمد لأفراد الطواقم الطبية، مما أدى إلى مقتل اثنين منهم، وإصابة آخر بجراح، في محاولة منها لمنعهم من الوصول للجرحى وإسعافهم.

كما اقترفت في الثامن من نوفمبر/تشرين ثان جريمة قتل جماعي فاستهدفت بالقصف المدفعي بنايتين في بلدة بيت حانون في ساعات الصباح الأولى، مما أسفر عن مقتل ١٨ مدنياً فلسطينياً من بينهم ستة أطفال وسبعة نساء وإصابة العشرات.

وقد أدانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان العمليات العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة المجازر التي شهدتها بلدة بيت حانون، وأصدرت بياناً جددت فيه تحذيرها من استمرار المجتمع الدولي في غض البصر عن المذابح التي ترتكب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتبريرها بالدفاع الشرعي أو المطالبة

بضبط النفس، وتجاهل الاحتلال الذي هو مصدر أصيل لتدهور الموقف في فلسطين المحتلة، فإنها تطالب من جديد بإرسال قوة دولية لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، وتدعو مجلس حقوق الإنسان لإرسال بعثة تقصي حقائق للأراضي الفلسطينية المحتلة للوقوف على حقيقة الوضع، وتدعو من جديد الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة الوفاء بالتزاماتها في ضمان حق الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

.. وتجميد مقاضاة مجرم حرب إسرائيلي أثناء زيارته لنيوزيلندا

نجا مجرم الحرب الإسرائيلي "موشيه يعالون" رئيس الأركان السابق من الاعتقال والمقاضاة القانونية في نيوزيلندا، بالرغم من صدور قرار بتاريخ ٢٨ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٦ من قاضي محكمة أوكلاند يقضي باعتقاله لضلوعه في ارتكاب جرائم حرب خلال الفترة التي تولى فيها منصب رئيس هيئة الأركان خلال الفترة من ٩ يوليو/تموز ٢٠٠٢ وحتى ١يونيو/ حزيران ٢٠٠٥، ومسئوليته المباشرة عن العديد من المخالفات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، والتي تعد جرائم حرب في نيوزيلندا وفقاً لاتفاقيات جنيف ووفقاً للمحكمة الجنائية الدولية.

ومن المؤسف أن قرار تجميد مقاضاة المذكور جاء بعد جهود مضنية بذلها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب "هيكمان أند روز" للمحاماة في المملكة المتحدة، لإعداد ملف قضائي ضد "يعالون" لمقاضاته وفقاً للأسس القانونية للولاية القضائية الدولية.

وقد قدم المحامون النيوزيلنديون الأدلة المطلوبة لاستصدار مذكرة اعتقال بحقه، إلا أن الشرطة النيوزيلندية بدل اعتقاله سعت للحصول على رأي المحامي العام في نيوزيلندا، الذي يقدم المشورة للمدعي العام عند اتخاذ قرارات لإجازة مثل هذه القضايا أو غيرها من القرارات، بما في ذلك التجميد، وقد قام المدعي العام بتقديم وثائق توجه المحكمة نحو تجميد القضية بصورة نهائية في الثامن والعشرين من نوفمبر/تشرين ثان، وإلغاء مذكرة الاعتقال، ولم يقدم المدعي العام أي مبررات لتجميد إجراءات المقاضاة، بالرغم من أن القاضي أشار في قراره حول مذكرة الاعتقال إلى وجود "أسباب جيدة وكافية" لتبرير اعتقاله.

السودان

تعثر مسارات التفاوض يعزز المخاوف من تدهور إضافي أزمة دارفور

تواصلت في الآونة الأخيرة الجهود الرامية لحل أزمة دارفور. وفي ذلك، جاء الاجتماع التشاوري الذي عقد في ١٦ نوفمبر/ تشرين ثان بمقر منظمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ليعطي بصيصاً من الأمل لبدء انفراجة بشأن مسألة نشر القوات الدولية.

فرغم معارضة الحكومة التامة لأي قوات أممية أو مشتركة مع قوات الاتحاد الإفريقي في الإقليم، إلا أنها لم ترفض مبدأ الدعم الأممي المالي واللوجستي والفني للقوات الأفريقية الموجودة في دارفور في "عملية مشتركة"، وهو ما يمثل المرحلة الأولى والثانية لخطة اقترحها "كوفي أنان" الأمين العام للأمم المتحدة خلال الاجتماع، عرفت باسم "وثيقة أديس أبابا."

ولكن لا تزال مقترحات الخطة حول نشر قوات مختلطة وبنودها في المرحلة الثالثة مثل "تعيين القائد المشترك وتبعية المبعوث الخاص المشترك" مرفوضة من الجانب السوداني.

جدير بالذكر أن الاتحاد الإفريقي قد وقع قرب نهاية نوفمبر/ تشرين ثان "مذكرة تفاهم" مع الأمم المتحدة تتعلق بمرحلة "الدعم الخفيف" من الخطة، بعد قرار سابق لمجلس السلم والأمن الإفريقي بتمديد التفويض لقواته في دارفور إلى نهاية يونيو/ حزيران ٢٠٠٧.

وعلى نفس صعيد الاهتمام الدولي بدارفور، تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراراً في ٢٨ نوفمبر/تشرين ثان أبدى فيه قلقه إزاء "خطورة حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في دارفور"، داعيا "جميع الأطراف" إلى وضع حد فوري للانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقد اعترضت ١١ دولة وامتنعت عشر أخرى عن التصويت على القرار وذلك بعد سقوط مشروع التعديلات التي قدمتها كندا وفنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والذي أراد توجيه إدانة أقوى لحكومة السودان.

وكان "أنان" قد دعا المجلس إلى عقد جلسة طارئة حول انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور حيث إن المجلس لم يصب اهتمامه بالنزاع في الإقليم كما فعل في قضايا الشرق الأوسط في دوراته الثلاث. وعقدت الجلسة بالفعل في يومي ١٢ و١٣ ديسمبر/كانون أول، وتقرر "إرسال فريق خبراء لتقييم الوضع في دارفور."

وفيما يتعلق بالوضع الميداني في الإقليم، فلا يزال متدهوراً خاصة بعد اشتداد ضراوة الهجمات التي يتعرض لها المدنيون ويسقط فيها الكثيرون من الأبرياء قتلى وجرحى نتيجة الاشتباكات بين الميلشيات المسلحة والجيش السوداني.

فعلى سبيل المثال، في ١٦ أكتوبر/تشرين أول جرت معركة بين "جبهة الخلاص" المسلحة والجيش السوداني في منطقة "كاري جارى" أدت إلى مقتل وجرح الكثير من رعاة المواشي وقتل الماشية بعد قصف الجيش للأماكن المحيطة بالمعارك وفقا لتصريحات الجبهة.

وفى منطقة "صليعة" بشمال ولاية غرب دارفور" سقط أكثر من ١٩٠ قتيلا وجريحاً بعد اعتداء الميليشيات المسماة "بالجنجويد" على ٦ قرى في أواخر أكتوبر/تشرين أول. وكذلك الهجوم في ١١ نوفمبر/تشرين ثان على مدينة "سربا" الذي اتهمت جبهة الخلاص هذه الميلشيات بارتكابه، وقتل وجرح ٣٨ مدنياً منهم ٢٦ طفلاً، وهو ما نفاه الجيش. وخلال الهجوم حرق ما يقرب من مائة منزل، الأمر الذي نددت به الأمم المتحدة وحملّت الجيش السوداني المسئولية عنه.

ومؤخراً اتهم "منى أركو ميناوى" زعيم حركة تحرير السودان نفس الميلشيات بمهاجمة مدينة "الفاشر" وقتل وجرح الكثيرين وإحداث خسائر مادية كبيرة في أسواق المدينة. هذا وقد كشف "ميناوى" عن حرق ٤٨ قرية في الإقليم منذ توقيع اتفاق دارفور مشيراً إلى عدم تحسن الأمور.

وفى ظل تلك الهجمات وعدم الاستقرار الأمني بالإقليم لا تزال الفصائل الرافضة لاتفاقية السلام على موقفها وخاصة فصيل "عبد الواحد محمد نور" الذي يصر على تعديل اتفاق السلام ويطالب بالحكم الذاتي. ومن جانبها تمسكت الحكومة بالاتفاق ولكن قبلت مبدأ التفاوض، وعبر"ميناوى" عن موافقته لإضافة "ملحقات للاتفاق." ولا تزال جهود الوساطة الإريترية من جهة والأحزاب السودانية في الداخل مستمرة لتقريب وجهات النظر .

.. وأحداث عنف في ملكال

وفى تطور خطير منذ توقيع اتفاقية نيفاشا في ٢٠٠٥، وقعت اشتباكات عنيفة بين ميلشيات تابعة للقوات الحكومية والجيش الشعبي لتحرير السودان قرب مدينة "ملكال" ثالث أكبر مدن الجنوب في أواخر نوفمبر/تشرين ثان، وراح ضحيتها ما يقدر بالمئات من القتلى والجرحى في وقت لم تصدر فيه أرقام رسمية بعدد القتلى، الذين لوثت جثثهم- حسب تقارير الأمم المتحدة - جزءا من مياه النيل في الجنوب. ولكن وسط أجواء تبادل الاتهامات حول أسباب الاشتباكات وردت أنباء عن اتفاق الطرفين على هدنة.

تكمن خطورة الموقف في كونه أول خرق لاتفاق وقف إطلاق النار الأمر الذي قد يجلب مزيداً من الخروقات تهدد بانهيار اتفاق السلام في الجنوب لاسيما مع تزامن تلك الاشتباكات بأخرى في الخرطوم بين قوات الشرطة والجنوبيين، راح ضحيتها ٨ أشخاص منهم ٦ من رجال الشرطة، وبدء نشوب توتر بين كل من حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية.

وقد فتحت هذه الاشتباكات باب الجدل بشأن وفاء الطرفين بتعهداتهما فى اتفاق سلام الجنوب كما نصت عليه المذكرة بشأن المرحلة الانتقالية، وعكست من جديد استمرار الجماعات الجنوبية الأخرى فى مقاطعتها للاتفاق لكونها لم تدع للتفاوض، فضلاً عن استمرار الخلاف حول منطقة "أبيي" الغنية بالنفط، وهى من الأمور الرئيسية التي تهدد صمود الاتفاق ونجاحه.

.. وتوقيع اتفاق سلام الشرق

وفى تطور إيجابي نجحت جولات المفاوضات القائمة منذ يونيو/حزيران الماضي بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق في التوصل إلى اتفاق سلام وتوقيعه في ١٤ أكتوبر/تشرين أول في العاصمة الاريترية "أسمرة."

وبذلك يضع الاتفاق نهاية لصراع دام لأكثر من عشرة أعوام. وأهم بنود هذا الاتفاق: منح ممثلين عن الشرق مناصب "مساعد لرئيس الجمهورية ومستشار الرئاسة ووزير دولة" فضلا عن ثمانية مقاعد برلمانية، وإدماج قوات متمردي

الشرق في القوات المسلحة السودانية وغيرها من الأجهزة الأمنية، وإنشاء صندوق لإعمار الشرق بحوالي ٦٠٠ مليون دولار وغير ذلك من بنود في ملفات السلطة والثروة والترتيبات الأمنية.

وفي سياق مشابه لتطورات اتفاق سلام الجنوب، رفض عدد من الفصائل والقبائل في منطقة الشرق استبعادها من المشاركة في اتفاق السلام وحرمانها من حقها في التمثيل السياسي في كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

الصومال

تعثر المفاوضات واستمرار التوتر

لم تدم أجواء التفاؤل طويلا بعد توقيع اتفاق الخرطوم بين الحكومة الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية، وانهارت الجولة الثالثة للمفاوضات عقب عقدها في أواخر أكتوبر/تشرين أول.

ويكمن السبب في وقوع سلسلة من التطورات كان أولها استيلاء المحاكم على ميناء "كسمايو" الاستراتيجي بهدف توسيع نفوذها في الجنوب ولضمان منع قوات حفظ السلام الأفريقية من النزول فيه. واعتبرت الحكومة ذلك خرقاً لاتفاق وقف إطلاق النار والتعهدات بعدم التوسع العسكري أو السياسي للمحاكم.

وقد أثار ذلك مخاوف الحكومة الانتقالية من مهاجمة المحاكم لمقرها في "بيداوة" وطلبت مزيداً من الدعم العسكري من إثيوبيا التي تعتبرها المحاكم عدواً للصومال.

وازداد التوتر والتصعيد مع تناوب الاستيلاء على مدينة "بورهكبة" والقريبة من مقر الحكومة بين القوات الصومالية المدعومة من إثيوبيا والمحاكم، وإعلان المحاكم الجهاد نتيجة لذلك ضد إثيوبيا، وفضلا عن تتابع الاشتباكات بعد ذلك واستيلاء المحاكم على عدد من المدن.

وفى ظل تتابع تلك الأحداث، بدأ الانقسام داخل الحكومة الانتقالية في الظهور مع تخلي رئيس البرلمان الصومالي "شيخ شريف حسن آدم" عن رئاسة وفد الحكومة إلى مفاوضات الخرطوم بعد نشوب خلافات بينه وبين رئيس الوزراء "على محمد جيدي." ولكن تجلى الاختلاف أكثر عقب فشل جولة المفاوضات بذهاب رئيس البرلمان على رأس وفد برلماني قوامه ٦٧ نائب إلى العاصمة "مقديشو" في أوائل نوفمبر/تشرين ثان لمقابلة رئيس المحاكم الإسلامية شيخ "طاهر عويس" والاتفاق على عقد مباحثات سلام بينهما دون الرجوع إلى رئيس الوزراء، الأمر الذي قوبل بالرفض والاعتراض من باقي أعضاء الحكومة والبرلمان ووصف بمحاولة تدبير انقلاب دستوري ضد الحكومة.

وعلى النقيض من ذلك، أعلنت المحاكم في أكتوبر/تشرين أول عن قيامها بتوحيد أجهزتها القضائية والأمنية في العاصمة "مقديشو" بهدف تشكيل إدارة موحدة للمدينة والتخلص من الطابع القبلي للمحاكم وذلك بعد توحيد جهازها العسكري.

وقد تواصلت في الفترة الأخيرة الجهود الدولية والإقليمية لمنظمة "الإيقاد" وجامعة الدول العربية وأخرى من الأمم المتحدة من أجل تدارك الموقف ومتابعة الحوار بين الفرقاء، وكذا توالت المساعي اليمنية والمصرية والجيبوتية. ومن جهتها قامت الولايات المتحدة في أوائل ديسمبر/كانون أول بتقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يقضي برفع حظر السلاح المفروض تمهيدا لنشر قوات حفظ سلام إفريقية بالصومال.

ومن المؤكد أن عدم استقرار تلك الأوضاع وتواجد حوالي ١٥ ألف جندي إثيوبي في الصومال وفقا لرئيس البرلمان الصومالي و٦٠٠ آخرين من القوات الأوغندية لتأمين الحكومة، و٢٠٠٠ من القوات الإريترية لدعم المحاكم، تلقي بظلالها القاتمة على أحوال المواطنين الصوماليين الذين يسارعون بالنزوح الجماعي خارج مدنهم مع تزايد حدة الاشتباكات ومخاوف وقوعها. كما أنهم قد يتعرضون للقتل أو الجرح ليس فقط في الاشتباكات ولكن أيضا في تفجيرات السيارات المفخخة التي بدأت في الظهور مؤخرا، كتلك التي حدثت في سبتمبر/أيلول في محاولة لاغتيال الرئيس "عبد الله يوسف" وأخرى في أوائل ديسمبر/كانون أول عند نقطة التفتيش أمام مدخل مدينة "بيداوة" والتي اتهمت الحكومة المحاكم بالتورط فيها.

وقد ازدادت الأوضاع سوءاً بالنسبة لآلاف الصوماليين الذين تشردوا جراء الفيضانات في وسط وجنوب البلاد في منتصف نوفمبر/تشرين ثان، والتي أسفرت عن مقتل ٩٠ شخصا حسب التقديرات الأولية.

ونتيجة لتلك المحنة، وافقت الحكومة

الانتقالية على "عقد اجتماع خاص مع المحاكم برعاية الأمم المتحدة" بهدف تنسيق أعمال الإغاثة لمنكوبي الفيضانات.

وعلى صعيد آخر قامت المحاكم الإسلامية بتنفيذ حكمين بالإعدام في العاصمة على رجلين، الأول في ٢٣ سبتمبر/أيلول، والثاني في ١٤ أكتوبر/تشرين أول، بعد الإدانة بتهم قتل، وفقا لمصادر صحفية.

كما قامت "عناصر" من المحاكم الإسلامية "بفتح النار" على تجار نبات القات أثناء تظاهرهم في "مقديشو" في ١٦ نوفمبر/تشرين ثان، احتجاجا على منع المحاكم لاستخدامه. وأسفر ذلك عن مقتل شخص وجرح آخرين.

وفي ٢٣ نوفمبر/تشرين ثان، قامت ميليشيات المحاكم بجلد مائة شخص بعد توقيفهم بسبب ذهابهم إلى دور للسينما وفقاً لأنباء صحفية.

السعودية

"هيومن رايتس ووتش" تبدأ برنامجها لزيارة السجون

بدأت منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية (هيومن رايتس وتش) في ٣٠ نوفمبر/تشرين ثان زيارة رسمية بعد موافقة الحكومة السعودية والتي تستمر لثلاثة أسابيع، بدأتها بزيارة تفقدية للسجون بزيارة سجن الحائر "جنوبي العاصمة" والتقى وفد المنظمة الدكتور "عبد الله العبيد" وزير التربية والتعليم، و"عبد المحسن العكاس" وزير الشئون الاجتماعية، وتجري هذه الزيارة بتعاون مع هيئة حقوق الإنسان الحكومية.

ومن المقرر أن يلتقي الوفد الدكتور "غازي القصيبي" وزير العمل، والدكتور "صالح بن حميد" رئيس مجلس الشورى السعودي، والأمير "سعود الفيصل" وزير الخارجية، والدكتور "عبد الله آل الشيخ" وزير العدل، وأكدت تقارير صحفية أن الوفد الحقوقي حريص على الالتقاء بكافة المسؤولين الذي يرتبط نشاط قطاعاتهم بحقوق الإنسان.

.. واعتقال ١٣٦ وإحباط مخططات خطف وسطو على تجار البنوك

ألقت سلطات الأمن السعودية القبض على ١٣٦ شخصاً، منهم ١١٥ سعودياً ، و٢١ شخصاً من جنسيات مختلفة، في عمليات إستباقية استمرت ٤٨ يوماً، بدأت في ١٢ سبتمبر/أيلول وانتهت في ٣٠ أكتوبر/تشرين أول في عدد من المناطق.

وأفادت السلطات أنه تم إلقاء القبض عليهم وبحوزتهم أسلحة وذخائر، وكذا مبالغ مالية من عملات محلية وأجنبية، فضلاً عن وثائق ووسائل اتصال وأجهزة حواسيب.

وأكد بيان لوزارة الداخلية ارتباط هؤلاء المتورطين بتنظيمات ناشطة في الخارج -لم تحددها- استغلت حركة الزوار والمعتمرين لتهريب الأشخاص، وأن إحدى الخلايا التي تم ضبطها كانت على وشك التحرك بعد أن أصدرت الفتاوى التي تتيح لهم خطف الأبرياء والمساومة عليهم والسطو على التجار والبنوك.

قرب الإعلان عن لائحة جديدة لتنظيم عمل خدم المنازل

من المقرر أن تعلن الحكومة عن لائحة جديدة تتعلق بتنظيم عمل خدم المنازل، تتضمن تحديد عدد ساعات معينة للعمل، إضافة إلى منح العاملين إجازات أسبوعية.

وانتهت وزارة العمل من إنجاز هذه اللائحة، وقامت برفعها إلى مجلس الوزراء في انتظار الموافقة عليها.

يأتي ذلك، فيما شددت وزارة العمل للشؤون العمالية على توجه وزارة العمل الصارم لوضع حد للتلكؤ في دفع المستحقات المالية لمكفوليهم، لافتاً إلى أن مديري مكاتب العمل منحوا صلاحيات بإيقاف كافة الخدمات عن الكفلاء الذين لا يتجاوبون مع دعوات الوزارة القاضية بضرورة إيفاد المكفولين بحقوقهم كاملة في مواعيد محددة.

اليمن

إعلان فوز الرئيس صالح بنسبة ٧٧% .. وبن شملان حصد ٢١% من الأصوات

أعلنت اللجنة الانتخابية اليمنية النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية التي جرت يوم ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦. وقال الإعلان الرسمي إن الرئيس "على عبد الله صالح"، حصل على ٧٧,١٧% من أصوات الناخبين، بينما حصل منافسه في هذه الانتخابات "فيصل بن شملان" مرشح المعارضة على ٢١,٨٢% أي على مليون و١٧٣٠٢٥ صوتا.

وذكر البيان الخاص بإعلان هذه النتائج، أن عدد من صوتوا في هذه الانتخابات أكثر من ستة ملايين، حصد منها الرئيس "صالح" من إجمالي عدد الأصوات ٤ ملايين و١٤٩ ألفا و٦٧٣ صوتا، فيما حصل باقي المرشحين بخلاف "شملان" في هذه الانتخابات على نسب لم تتعد الـ١% من عدد الناخبين.

كما أعلن أن نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية بلغت ١٥,٦٥% بعد مشاركة ٦ ملايين و ٢٥٨١٨ ناخبا في الانتخابات، وشارك ٣, ٥ مليون يمني بينهم ٩,٣ مليون ناخب.

وحصل المرشحون الثلاثة الباقون على التوالي على ٢٤٥٢٤ صوتا "لفتحي العزب"، و٢١٦٤٣ صوتا "لياسين عبده سعيد" و٨٣٢٤ صوتا "لأحمد المجيدي".

وبذلك يكون الرئيس "علي عبد الله صالح" هو رئيس الجمهورية لفترة السبعة الأعوام القادمة وفقا للدستور اليمني، وكانت أحزاب المعارضة الرئيسية في اليمن قد رفضت الإعلانات السابقة التي جاءت بها هذه اللجنة، وهددت هذه الأحزاب بنزول جماهيرها إلى الشارع، وطلب مراقبين من الأمم المتحدة لمعرفة عدد المقترعين الذين صوتوا لمرشح هذه الأحزاب "فيصل بن شملان".

ورد الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام، أنه إذا ما خرجت هذه الأحزاب إلى الشارع فإن الشعب، حسب قول البيان، سوف يتصدى لهذه الأحزاب. ولم يشر البيان إلى نتائج الانتخابات المحلية التي أجريت متزامنة مع الانتخابات الرئاسية.

وقالت المعارضة إن حوالي ٩ آلاف من صناديق الاقتراع على المحليات لا تزال عملية الفرز فيها متوقفة بسبب الخلافات بين الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام، وتعتبر هذه الرئاسة الثانية والأخيرة للرئيس "صالح"، حيث ينص الدستور اليمنى الحالي منذ تعديله على حصر الرئاسة للرئيس في ولايتين متتاليتين.

وكانت المعارضة اليمنية قد شككت في حجم الفوز الذي قد يكون حققه الرئيس "على عبد الله صالح" عقب صدور نتائج أولية منحته ٨٠% من الأصوات.

إلا أن أحزاب تكتل اللقاء المشترك التي تمثل المعارضة الرئيسية في اليمن اعترفت في النهاية بنتيجة انتخابات الرئاسة اليمنية التي أعيد فيها انتخاب الرئيس "علي عبد الله صالح" وتخلت عن اتهاماتها بالتلاعب في الأصوات والتهديد بتنظيم احتجاجات.

وقال "بن شملان" للصحافيين إن النتائج المعلنة حقيقية وإن ائتلاف المعارضة يتعامل معها. وجاء في بيان المعارضة أن هناك حاجة لتجنب أي اشتباك أو مواجهة مع السلطات وهو ما قد يخرج عملية التغيير التي بدأت عن مسارها.

الإمارات

إجراء أول انتخابات تشريعية في البلاد

شرع ٤٥٦ مرشحاً إماراتياً حملاتهم الدعائية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي المقامة أيام ١٦، ١٨، ٢٠ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٦. وفي اليوم الأول لبدء الحملات الدعائية وفقاً للجدول الزمني الذي أقرته اللجنة الوطنية للانتخابات، حملت الصحف الإماراتية إعلانات مدفوعة الأجر لعدد من المرشحين والمرشحات حاملة برامجهم الانتخابية والمحاور التي يركزون عليها في إطار تسابقهم للوصول إلى ٢٠ مقعداً سيكون التنافس عليها شرساً في ظل كثرة المرشحين مقارنة بعدد الهيئة الانتخابية والتي لا يزيد عددها عن ٦٦٨٩ مواطنا من الإمارات السبع، بينهم ١١٨٩ امرأة وهى الهيئة التي تضم بعضاً من المواطنين الذين يحق لهم التصويت دون بقية المواطنين، وتختارهم الحكومة.

وتختلف الحملات الانتخابية في الإمارات عن غيرها باعتبار أن المرشح لا يتوجه للمواطنين في حملته، بل التصويت سيكون منصباً على هيئة انتخابية في كل إمارة، مما يعنى أن التركيز سيكون منصباً على أشخاص بعينهم، وليس حملات دعائية عامة لكافة المواطنين، وأكدت اللجنة الوطنية للانتخابات ضرورة الالتزام بمواعيد بدء الحملات الدعائية، والتقيد بضوابط الحملات الدعائية المنصوص عليها، والتي يأتي من أبرزها تحديد حجم الإنفاق للحملات الانتخابية بما لا يزيد عن مليوني درهم إماراتي.

وبلغ عدد المرشحين: إمارة أبو ظبي ١٠٠، إمارة دبي ٨٢، الشارقة ١٠١، إمارة رأس الخيمة ٨٣، إمارة عجمان ٣٤، إمارة أم القيوين ٢٩، إمارة الفجيرة ٣٧.

على الجهة المقابلة تأمل سيدات الإمارات التمكن من حجز مقعد من

المقاعد العشرين، ولاشك أنهن يعلمن بصعوبة هذا الأمر في ظل كثرة المرشحين، إلا أن المرأة الإماراتية تعول أيضا على انطلاقتها القيادية في السنوات الأخيرة داخل القطاعين الحكومي والخاص، متسلحة بالدعم الكبير الذى توفره الدولة. وبلغ عدد طلبات الترشيح للانتخاب المجلس الوطني الاتحادي من النساء ٦٥ طلباً حيث تقدمت ١٤ سيدة في أبو ظبي، و١٥ سيدة في إمارة دبي، و٢٩ سيدة في إمارة الشارقة، وثلاث سيدات في رأس الخيمة، وسيدتان في إمارة عجمان، في حين لم تتقدم إلا سيدة واحدة في كل من إمارة أم القيوين وإمارة الفجيرة.

وبحسب النظام الذي سيجرى تحت مظلة الانتخابات والمسمى بالمجمع الانتخابي فسيتم اختيار أعضاء المجلس الوطني الاتحادي "البرلمان" والبالغ عددهم ٤٠ عضواً بالانتخاب والتعيين، حيث يعين حكام الإمارات السبعة ٢٠ عضواً في البرلمان، أربعة أعضاء لكل من أبو ظبي ودبي، وثلاثة لكل من الشارقة ورأس الخيمة، واثنين لكل من عجمان والفجيرة، وأم القيوين. فيما سيصوت نحو ٧٠٠٠ مواطن ويختارون من قبل حكام الإمارات لانتخاب الـ ٢٠ عضواً الآخرين في البرلمان.

.. وتوقيع اتفاقية تسليم مجرمين مع بريطانيا

وقعت بريطانيا في ٦ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٦ اتفاقية تسمح لها بتسليم مطلوبين في جرائم جنائية منها الإرهاب.

وتشكلت الاتفاقية القضائية مع الإمارات في سابقة من نوعها لجهة السماح بتسليم مطلوبين لمحاكمتهم أمام القضاء الإماراتي، إلا أن الاتفاقية وضعت محاذير على تسليم المطلوبين، وعلى رأسها عدم تسليم أي مطلوب قد يواجه إنزال عقوبة الإعدام في حقه أو محاكمته في ظل أحكام الشريعة الإسلامية، وأكد وزير الداخلية البريطاني جون ريد الذي وقع مع وزير العدل الإماراتي "محمد الظاهري" في تقارير صحفية أن بريطانيا تطلب عادة ضمانات لعدم تعرض المطلوبين لانتهاك حقوقهم.

وأشارت أن بريطانيا وقعت اتفاقية مماثلة مع الولايات المتحدة، التي تنفذ عقوبة الإعدام.

وتحظر اتفاقية التسليم التي وقعها البلدان إلى جانب اتفاقية المساعدة القانونية في المجال الجنائي تسليم مطلوب قد يواجه إنزال عقوبة الإعدام في حقه، إلا في حال حصول السلطات البريطانية على ضمانات بأن هذه العقوبة لن تنفذ.

البحرين

نتائج الانتخابات البرلمانية البحرينية لعام ٢٠٠٦

حسمت قوى الموالاة البحرينية نتيجة الانتخابات البرلمانية في بلادها، بعد ظهور نتائج انتخابات الإعادة لبرلمان ٢٠٠٦، والتي أعلنها وزير العدل وأظهرت تمكن المستقلين والجمعيات السياسية السنية من الفوز بالغالبية الضئيلة بمقاعد البرلمان المقبل.

وأسفرت النتائج عن فوز الموالاة بتسعة مقاعد من ١١ مقعداً تضمنتها انتخابات الإعادة في إحدى عشرة دائرة انتخابية، فيما لم تتمكن المعارضة سوى من الفوز بمقعدين فقط. وبعد أن تمكنت المعارضة البحرينية عن طريق جمعية الوفاق الوطني الإسلامية من الفوز بستة عشر مقعدا في المرحلة الأولى، عجزت عن إعادة تحقيق انتصارها الكاسح، ولم تتمكن من تحقيق مبتغاها في الفوز بخمسة مقاعد تصل بإجمالي مقاعدها في المجلس النيابي إلى ٢١ مقعدا تضمن به الغالبية وتفوز بمنصب رئاسة المجلس.

وصرحت المتحدثة الرسمية باسم لجنة الانتخابات البحرينية أن نسبة المشاركة في انتخابات الإعادة بلغت ٦٩%، وهي تقل عن نسبة المشاركة في انتخابات المرحلة الأولى والتي بلغت نحو ٧٣%، إلا أن نسبة المشاركة في انتخابات الإعادة ارتفعت عن نظيرتها في انتخابات ٢٠٠٢ والتي بلغت ٤٣%.

وكما كان اليسار البحريني أكبر الخاسرين في المرحلة الأولى، فإنه منى بخسارة ثانية كبيرة في انتخابات الإعادة، ولم يتمكن من الفوز بأي مقعد

كما كانت الخسارة لجمعية العمل أيضا بعد أن خسرت أمام مرشح جمعية المنبر الإسلامي (أخوان مسلمين).

وخسرت كذلك جمعية الوفاق الإسلامية، للمرة الأولى، في هذه الانتخابات، أمام جمعية المنبر الإسلامي، التي حجزت مقعداً إضافياً.

وكما كان الخاسر الأكبر في انتخابات الإعادة جمعية العمل الوطني، فقد كانت

المكاسب الأكبر للإخوان المسلمين الذين أضافوا ثلاثة مقاعد لحصيلتهم السابقة لتصبح ستة مقاعد. وكذلك كان نصيب جمعية الأصالة السلفية التي أضافت إلى مكاسبها السابقة مقعداً خامسا.

المقعدان الوحيدان اللذان تمكنت المعارضة من الفوز بهما، كانا من نصيب "عبد العزيز أبل" الأمين العام للتحالف الرباعي السابق، والمدعوم من "الوفاق" و"وعد"، حيث تمكن من الفوز على منافسه المستقل "عبد الحكيم الشمرى"، كما أضافت المعارضة أيضا المقعد الثامن عشر لها في حصتها الإجمالية عن طريق "مكى هلال" الذي فاز على زميله الوفاقى الآخر "ميرزا أحمد".

من جهة ثانية شكك معارضون بحرينيون في نزاهة الانتخابات في الدوائر المعادة، وأكدوا حدوث مخالفات في عشرة مراكز من ضمن ١١ تمت فيها الإعادة. وقال أعضاء في الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان إنهم يملكون دلائل على وجود مخالفات، وإن مرشحين معارضين على الأقل هزموا بالتزوير. وأوضح عضو في الجمعية اختارته الحكومة ليكون ضمن فريق المراقبين، أن هناك تقارير واسعة الانتشار تشير إلى أن عدداً كبيراً من الجنود أرسلوا للتصويت لصالح مرشحي الموالاة، كما أشار إلى وجود أكثر من ٨ ألاف بطاقة تصويت ليس مسجلا عليها عناوين الناخبين، تم إرسالهم لترجيح كفة بعض المرشحين الموالين للحكومة. وبإعلان وزير العدل لنتائج الانتخابات النهائية في انتخابات الإعادة، يغلق الباب على المنافسة للوصول للمجلس البرلماني، وتتشكل إلى حد ما معارضة قوية تختلف عن سابقتها في المجلس المنحل، وإذا كانت المعارضة لم تتمكن من تحقيق أغلبية كانت تطمح إليها، فإن ثمانية عشر مقعدا للمعارضة من ضمن أربعين مقعدا لابد لها أن تلقي بظلالها على علاقة الحكومة مع السلطة التشريعية.

ومع انتهاء الانتخابات البرلمانية البحرينية تكون تركيبة المجلس قد أفرزت ١٨ مقعدا للمعارضة، للوفاق (الشيعية) منها ١٧ مقعداً بالإضافة إلى مقعد آخر لمستقل لكنه قريب ومدعوم منها، فى حين سيكون للموالاة ٢٢ عضوا منهم ٧ لجمعية المنبر الإسلامي، و٥ لجمعية الأصالة، فيما تعود المقاعد العشرة الباقية لمستقلين قريبين ومتحالفين مع الخط الذي تمثله الجمعيتان الإسلاميتان اللتان تمثلان التيار العريض للشارع السني بالبحرين.

.. وملك البحرين يعين ٤٠ عضوا في مجلس الشورى منهم ١٦ للمرة الأولى

كما أصدر الملك "حمد بن عيسى آل خليفة" ملك البحرين في ٥ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٦، أمرا ملكيا بتشكيل مجلس الشورى في بلاده (الغرفة الثانية للبرلمان)، حيث تم تعيين وزير البلديات السابق "على الصالح" رئيسا للمجلس بدلا من الدكتور "فيصل الموسوى".

ووفقا للأمر الملكي فقد تم التجديد لأربعة وعشرين عضوا من أعضاء المجلس الأربعين السابقين، فيما تم تعيين ستة عشر عضوا للمرة الأولى، منهم رئيس المجلس، وفيما تم تجديد التعيين للسيدة العضو المسيحية الوحيدة "أليس سمعان"، فقد تم تعيين تغيير العضو اليهودي في المجلس، فاختيرت الأمينة العامة لجمعية مراقبة حقوق الإنسان بالبحرين "هدى عزار إبراهيم نونو".

وفيما لم تسجل المرأة البحرينية نجاحاً انتخابيا، كان لها حضور أكبر في التعيين، بعد ما رفع مستوى تمثيلها من ست نساء في المجلس السابق إلى ١٠ نساء، في حين تم تعيين نائبين في البرلمان السابق لم يعيدا ترشيحهما وهما رجلا الأعمال "جهاد أبو كمال" و"إبراهيم بهزاد"، اللذان انضما إلى كوكبة رجال الأعمال في مجلس الشورى بتعيين رئيس جمعية رجال الأعمال "خالد المؤيد" كعضو جديد. ولم يغب العنصر الصحافي عن تمثيل مجلس الشورى بتعيين الكاتبة والصحافية "سميرة رجب"، والتي تمثل التيار القومي في البحرين، بالإضافة إلى "إبراهيم بشمي" رئيس تحرير صحيفة الوقت الذي تم تجديد تعيينه. كما كان للقانونيين نصيبهم من التمثيل في داخل المجلس عندما تم تعيين المحاميتين "دلال الزايد" و"رباب العريض" كأعضاء جدد.

موريتانيا

انتخابات برلمانية وبلدية تتصف بالشفافية والنزاهة

شهدت موريتانيا في ١٩ نوفمبر/تشرين ثان إجراء الانتخابات البرلمانية والبلدية والتي تعتبر المرحلة قبل الأخيرة من الفترة الانتقالية، والتي ينتظر أن تنتهي بانتخابات رئاسية في مارس/آذار المقبل، يسلم بعدها العسكريون الحكم للمدنيين.

وانطلقت عمليات الاقتراع علي عموم الدوائر الانتخابية في موريتانيا والبالغ عددها ٢٣٣٦ مكتب اقتراع لانتخاب المجلس البلدي لـ ٢١٦ بلدية، ولانتخاب مقاعد الجمعية الوطنية "البرلمان" البالغ عددها ٩٥ مقعداً من بينها ١٤مقعداً تشكل "لائحة وطنية" يصوت عليها لأول مرة وتقتصر الترشيحات لها على الأحزاب دون المستقلين.

وقد انتهت الانتخابات بتقدم ملحوظ لأحزاب ائتلاف قوى التغيير الديمقراطي التي حصلت على ٤١ مقعداً، مقابل ٣٨ مقعداً للمستقلين، وتوزعت بقية المقاعد على الأحزاب السياسية الأخرى.

وفى داخل ائتلاف قوى التغيير، جاء حزب تكتل القوى الديمقراطية بزعامة "أحمد ولد الدادة" أكبر الأحزاب الفائزة بـ١٦ مقعداً، تلاه حزب أتحاد قوى التقدم اليساري بـ٩ مقاعد، ثم الحزب الجمهوري بـ٧ مقاعد، وحصل الإسلاميون على ٥ مقاعد، كما نال حزب التحالف الشعبي التقدمي ٥ مقاعد أيضاً (ائتلاف بين حركة "الحر" وعدد من القوميين الناصريين)، كلاهما حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم بزعامة الوزيرة السابقة "الناهة بنت مكناس" بثلاث مقاعد، وحزب الاتحاد والتغيير الموريتاني (حاتم) أيضاً على ثلاث مقاعد (وهو الحزب الذي أسسته "حركة فرسان التغيير")

وشهدت الانتخابات البلدية تنافساً بين ١٢٢٢ لائحة بينها ٨٨٨ لائحة مقدمة من أحزاب سياسية و٣٣٤ مقدمة من مستقلين، بينما تنافس على مقاعد البرلمان ٤١١ قائمة بينها ٢٥٩ لأحزاب سياسية و٣٢ لتحالفات حزبية و١٢٠ لمستقلين، وينافس ٢٥ حزبا سياسيا على اللائحة الوطنية والتي تتألف من ١٤ مقعداً يصوت عليها الناخبون في عموم البلاد.

وبلغ عدد المسجلين على اللوائح الانتخابية مليون و٧٠ ألف ناخب من أصل أكثر من ٣ ملايين نسمة، وقد شهدت الانتخابات إقبالا غير مسبوق يصل إلى ٧٣% مقارنة مع العمليات الانتخابية التي عرفتها موريتانيا في العقدين الأخيرين، وعزا المراقبون إقبال المواطنين الكثيف باقتناع المواطنين بجدية الاقتراع في ظل تعهد السلطات الانتقالية بالحياد، إضافة إلى عدم وجود حزب حاكم ضمن التشكيلات المتنافسة، فضلاً عن حدة التنافس بين المرشحين في الحملة الانتخابية، إذ يشارك نحو ٣٠ تشكيلاً سياسياً في الاقتراع إلى جانب المرشحين المستقلين.

وقد شارك في الرقابة على مجريات الانتخابات مراقبون دوليون وأفريقيون ومحليون، بينهم المنظمة العربية لحقوق الإنسان في موريتانيا والتي قدمت مساعدات فنية تمثلت في إعداد برنامج انتخاب لتدوين المعطيات بما يحد من عمليات التلاعب بالأرقام والنتائج، وهو البرنامج الذي رحبت به فروع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والأحزاب السياسية في المناطق التي استخدم بها لتنظيمه لعمليات الفرز ولسرعته في فرز المعطيات، وطالبت بتطويره مستقبلا، وكذلك دعت لتعيين المنظمة مراقباً رسمياً الانتخابات الرئاسية المزمعة العام المقبل.

مصر

مناقشات واسعة حول التعديلات الدستورية وقوانين الانتخابات

تستعد الأوساط السياسية والمنظمات المدنية وقطاعات الرأي العام في مصر للتعديلات الدستورية المرتقبة وتعديل قوانين الانتخابات.

فعلى المستوى الرسمي أعلن رئيس الجمهورية أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى أنه سيتقدم بطلب لتعديل بعض مواد الدستور المصري بالشكل الذي يدعم مزيداً من المشاركة السياسية في الحكم، وهي التعديلات التي سبق وأن طلب رئيس الجمهورية استطلاع الرأي بشأنها من البرلمان، وتتلخص حول الحد من سلطات رئيس الدولة في الحالات والظروف الاستثنائية، وتوسيع سلطات مجلس الوزراء، وتخويل مجلس الشعب صلاحية سحب الثقة من الحكومة أو أحد وزرائها، والاعتراض على الميزانية العامة للدولة. وأعلن رئيس مجلس الشعب بأن التعديلات سيتم إنجازها قبل أبريل/نيسان ٢٠٠٧.

وعلى مستوى الأحزاب السياسية تطالب أحزاب "التوافق" والتي تضم أحزاب المعارضة الرئيسية وهي الوفد والتجمع والناصري والأحزاب غير الرسمية كالكرامة والوسط والإخوان المسلمين. بتعديل نص المادة ٧٧ من الدستور لتحديد مدة الرئاسة وجعلها مدتين فقط على الأكثر، وإعادة تعديل المادة ٧٦ من الدستور بما يخفف من الشروط "المتشددة" التي تقيد مرشحي الأحزاب،

وإمكانية ترشيح مستقلين، ومراجعة قانون الأحزاب السياسية.

وبناء على هذه الخلفية تدور مناقشات حول مضمون ومدى هذه التعديلات في وقت تثور فيه المخاوف من تعديل الدستور بالشكل الذي يسمح بإقرار قانون لمكافحة الإرهاب، وهو الأمر الذي قد يؤدي للإخلال بضمانات الحرية والأمان الشخصي في الدستور المصري، التي استند إليها القضاء للحكم بعدم دستورية عديد من القوانين المقيدة للحريات.

وفي سياق متصل نظم المجلس القومي لحقوق الإنسان ورشة عمل في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني لمناقشة مقترح "إنشاء هيئة مستقلة لإدارة العملية الانتخابية" بحضور ممثلي منظمات المجتمع المدني ورئيس نادي القضاة وخبراء قانونيين، وقد مثل المنظمة في هذه الورشة الأستاذ "إبراهيم علام" المدير التنفيذي.

وبينما يخشى البعض خصوصا في أوساط السياسيين من إفراغ الإشراف القضائي من مضمونه، ومن تأثير ذلك على نزاهة وحيادية العملية الانتخابية، يرى البعض الآخر أن العبرة هي بالتوافق علي هيئة مستقلة لإدارة العملية الانتخابية تتمتع بالثقة والمصداقية والضمانات القانونية للنزاهة والحياد دون المساس بالإشراف القضائي.

واستعرضت ورشة العمل ورقة عمل تتضمن النموذجين الرئيسيين المتعارف عليهما دوليا، النموذج الأول هو"هيئة إدارة الانتخابات" التي تتولى قيادة العملية الانتخابية بمختلف مراحلها، ويتم توفير كافة الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لها، كما يتم منحها صلاحيات كاملة.

والنموذج الثاني هو "اللجنة المستقلة للانتخابات" وتتكون من عناصر قضائية ومستقلين وممثلي الأحزاب المتنافسة، وتتولى مساعدة الجهة المشرفة في بعض العمليات، بدءً من تنقية الكشوف وقبول طلبات الترشح، مروراً على تأمين المقار الانتخابية، وتدريب المشرفين، وانتهاء بفرز الأوراق وإعلان النتائج، على أن يتم منحها صلاحيات في مواجهة السلطة التنفيذية، دون تحصين قراراتها من رقابة القضاء، ويراقب عملها المجتمع المدني.

وقد اتجهت المناقشات وتلخصت في مجموعة من النقاط الموجزة، وهي:

- أن الهدف هو ضمان نزاهة العملية الانتخابية مع ضرورة الإبقاء على نص المادة ٨٨ من الدستور التي تنص على الإشراف القضائي.
- التمييز بين عمليتي الإشراف والإدارة على العملية الانتخابية، حيث حدث اتفاق علي مبدأ الإشراف القضائي أما إدارة العملية الانتخابية من حيث توزيع مراكز الاقتراع واختيار أماكنها وإعداد الكشوف وقبول طلبات الترشيح وتقسيم المراحل الانتخابية والتوقيتات الزمنية، فتساهم فيها الهيئة المزمع إنشاؤها.
- بالنسبة لتشكيل الهيئة، يرى فريق أن تكون بالكامل من القضاة والإشراف على كافة مراحل العملية الانتخابية مع تعديل قانون السلطة القضائية.
- فريق آخر يرى تشكيلها من خليط من القضاة السابقين وفقهاء القانون ونشطاء المجتمع المدني وأساتذة الجامعات.

الأردن

المنظمة ترحب بقرار إغلاق سجن الجفر

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن ترحيبها البالغ لقرار العاهل الأردني بإغلاق سجن "الجفر" الصحراوي، والذي يعد أحد أشهر السجون الأردنية في الخمسين عاماً الماضية، لافتقاده لأبسط الشروط المعيشية والصحية، فضلاً عما ارتبط باسمه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، دفعت العديد من منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية للدعوة لإغلاقه.

وكان المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن قد نظم بتاريخ ٥ يوليو/تموز زيارة للسجن وطالب بالإغلاق الفوري له، وجاء بتقريره "أن جميع النزلاء أو الذين سبق لهم وأن كانوا نزلاء فيه، تعرضوا إلى ضروب من ممارسات التعذيب والضرب والمعاملة اللاإنسانية"، وذلك بعدما تمكن الفريق من جمع عدد من الإفادات والشهادات من النزلاء.

جدير بالذكر أن نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان الأخيرة قد طالبت بمعالجة أوضاع السجناء في سجون "الجفر" و"الجويدة" و"سواقة"، ورصدت وفاة نزيلين بسجن الجفر دون أسباب مقبولة.

وكان العاهل الأردني قد زار المركز الوطني لحقوق الإنسان في ١١ ديسمبر/كانون أول، واستجاب لمطالب وتوصيات المركز الداعية لإغلاق هذا السجن، وكان السجن المشار إليه يستخدم طيلة العقود الماضية لإيداع المعتقلين السياسيين المعارضين والسجناء الخطرين.

تقرير التنمية البشرية لمصر

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط المصرية التقرير السنوي عن التنمية البشرية في مصر. ويركز التقرير هذا العام على فكرتين هامتين للتغيير:

١- المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من قبل المجتمع المدني، وذلك من خلال التوسع في المؤسسات التي تشجع الممارسة الديمقراطية، على أن تخضع للمساءلة، وأيضاً من خلال الارتقاء بجودة السلع العامة ووسائل تقديمها، وبوضع السياسات التي تشجع مشاركة القطاع الخاص في التنمية دون أن يسفر هذا عن آثار غير مواتية بالنسبة لتوزيع الثروة بين فئات المجتمع.

٢- تغيير ثقافي وسلوكي يسمح بسيادة قيم المشاركة وريادة الأعمال والابتكار والشفافية. وسيتطلب هذا وضع ونشر قواعد للسلوك والمساءلة في مجال الخدمات العامة، وإعداد جيد لسياسات وبرامج المؤسسات العامة الأساسية التي تساعد في صياغة القيم – مثل المدارس والإعلام – وتعزيز الفكر المستقل وترسيخ قيم التسامح والمسئولية الاجتماعية وتحقيق عدالة النوع.

ويعد التمكين السياسي أهم عنصر للنجاح ولخلق مواطن يعي حقوقه إلى جانب وعيه بمسئوليات المواطنة. ومن الممكن تحقيق ذلك إذا ما أتيحت الوسائل التي يمكن بها القيام بدور فعال ونشط في بناء الأمة من خلال مبادرات محلية وإدارية تشارك فيها كافة الأطراف ومن خلال المتابعة وتقدير الأداء الجيد ومجازاة الأداء الضعيف، هذا بالإضافة إلى تعزيز المساءلة في المؤسسات العامة والمنشآت الخاصة.

كما يشير التقرير إلى أن عدم التكافؤ بين الأفراد في حيازة الأصول وفي الفرص المتاحة وفي حرية التعبير تمثل عوائق أساسية أمام تحقيق الرخاء على المستوى القومي. ويؤكد التقرير أنه إذا احتلت اعتبارات العدالة موقع الصدارة في عملية صنع السياسات، فإن طاقات ومواهب عدد كبير من المواطنين المصريين ستتوافر لاستثمارها من قبل الدولة لتحقيق التنمية. ولهذا وقع الاختيار على موضوع "رؤية جديدة للمستقبل" ليكون هو الموضوع الرئيسي لتقرير التنمية البشرية هذا العام، وذلك انطلاقاً من آمال وطموحات المصريين المتنامية الذين ينشدون الإسراع في الإصلاح.

ويجمع مؤلفو التقرير على أن التمكين هو الوسيلة لتحقيق تلك الرؤية الجديدة لمصر. وينهج التقرير نهجاً جديداً يتغير بمقتضاه النظر إلى المواطنين من الفئات المحرومة من كونهم متلقين للمعونات المقدمة من الدولة أو الدول المانحة، إلى اعتبارهم شركاء أساسيين في عقد اجتماعي جديد. وهذا المنهج من شأنه أن يطلق من القاعدة الشعبية القوة الدافعة للتغيير، لتحقيق النمو القوي المقترن بالتنمية لكافة طبقات المجتمع.

ويرى التقرير، أن نظام تقديم الخدمات بأسلوب يتسم بالكفاءة والعدالة، والذي يرتبط بمفهوم دولة الرفاهة، كما حددها الدستور المصري، يجب تدعيمه من أجل تقديم سلع عامة تستهدف في المقام الأول الفئات المحرومة التي تعاني من الفقر وسوء الأحوال الصحية، وتدني مستوى التعليم، وعدم القدرة على الحصول على ائتمان للمشروعات الصغيرة المولدة للدخل أو على مسكن ملائم، كما يجب تنشيط هذا النظام من أجل تقديم الخدمات التي توفرها الدولة والتي تمكن هذه الفئات من مواجهة بل والتغلب على الظروف التي تضعها في شرك عدم المساواة.

كما يعطي التقرير وصفاً تفصيلياً لسياسات تتراوح بين سياسات تحير التجارة وسعر الصرف، إلى سياسات لإصلاح التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي. وتتسم أدوات السياسات المقترحة بالشمول والتكامل والاتساق. وقد تم تحديد قائمة بـ ٥٤ مشروعاً وبرنامجاً ذا أولوية، وذلك لتنفيذها على مدى عشر سنوات، وبتكلفة إضافية تصل إلى نحو ٢٠ بليون جنيه سنوياً خلال الفترة الزمنية التي تشملها الرؤية. وقد تم دمج نفقات الموازنة في إطار يتسم بالاتساق مع مقترح "السيناريو الأفضل" والذي يفترض تنفيذ حزمة الإصلاحات بأكملها.

ويشير التقرير إلى أن مصر حالياً تقف أمام لحظة اختبار، وعليها أن تواجه التحدي المتمثل في إزاحة العبء الثقيل للحرمان المادي والبشري لتحل محله فرص تسمح بخلق نمو فعال تستفيد منه كافة الأطراف بصورة عادلة ووفقاً للتقرير فإن تفعيل التغيير سيتطلب إرادة سياسية وقيادة مستنيرة وأمة متضافرة حتى يمكن إعادة تحديد طبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية في الحياة العامة.

اليمن

السلطات اليمنية تعتقل "علي الدليمي" و"عابد المهذري"

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ القلق نبأ إلقاء القبض علي كل من الناشط الحقوقي "علي الدليمي" المدير التنفيذي للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية والصحفي "عابد المهذري" رئيس تحرير صحيفة الديار. وكانت السلطات اليمنية قد ألقت القبض على "الدليمي" من مطار صنعاء أثناء سفره يوم ٩ أكتوبر/تشرين أول بينما اعتقل "المهذري" يوم ١٠ أكتوبر/تشرين أول.

وقد أصدرت المنظمة بيانا أعربت فيه عن أسفها لنبأ القبض على النشطاء السياسيين والحقوقيين وأصحاب الرأي، وطالبت السلطات اليمنية بإطلاق سراحهما خاصة في ظل الوعود التي أطلقت خلال الانتخابات الرئاسية والتي بشرت بحدوث انفتاح سياسي وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

وقد رحبت المنظمة بإطلاق سراح "الدليمي" الذي زار لاحقاً مقر المنظمة بالقاهرة، وتدعو المنظمة السلطات اليمنية إلى إطلاق سراح "المهذري".

مصر

الانتخابات العمالية تشهد انتهاكات وتدخلات إدارية

أجريت الانتخابات النقابية العمالية للدورة النقابية (٢٠٠٦ - ٢٠١١) على ثلاثة مستويات متصاعدة، تبدأ باللجنة النقابية بالمنشأة، ثم النقابة العامة لكل طائفة عمالية، ثم الاتحاد العام لنقابات العمال، والذي يمثل ٣,٧ مليون عامل هم الأعضاء في التنظيم النقابي من جملة ١٤ مليون عامل في مصر، لا يتمتع معظمهم بعضوية التنظيم النقابي، حيث لم تتشكل لجان نقابية في غالبية مصانع القطاع الخاص والاستثماري ومصانع المدن الصناعية الجديدة.

وتجرى الانتخابات في ظل تجريم مبدأ التعدد النقابي، وقد انتهت انتخابات المرحلة الأولى يومي ٥ - ٨ نوفمبر/تشرين ثان بفوز أكثر من ٣٣% من اللجان النقابية بالتزكية، وذلك بعد استبعاد عدد كبير من المرشحين تقدرهم مصادر مستقلة بـ٤٠% من عدد المرشحين، وقد جرى هذا الاستبعاد لعدم تمكنهم من تقديم شهادة تفيد عضويتهم في المنظمة النقابية، وهى الشهادة التي يمنحها الاتحاد العام للعمال وبالرغم من حصول أغلبهم على أحكام قضائية ملزمة بقبول ترشيحهم، إلا أن الاتحاد العام ووزارة القوى العاملة رفضت تنفيذ هذه الأحكام.

كما قضت محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرار وزيرة القوى العاملة بتشكيل اللجان الفرعية المشرفة على الانتخابات لعدم إسناد رئاستها لأعضاء الهيئات القضائية.

كما جرى نقل وندب عدد من القيادات العمالية قبل فتح باب الترشيح لحرمانهم من الحق في الترشح بالمخالفة للقانون، فضلاً عن السماح بترشيح من تجاوز السن القانونية وأحيل للتقاعد باعتبار استمرار صفته كعامل.

أما المرحلة الثانية فقد جرت انتخاباتها يوم ٢٠ نوفمبر/تشرين ثان، وسبقها إجراءات فتح باب الترشيح وإعلان أسماء المرشحين والطعون والبت فيها وإعلان الكشوف النهائية، وذلك لانتخاب حوالي ٤٨٣ عضواً بمجالس إدارات النقابات العامة البالغ عددها ٢٣ نقابة عامة.

حسمت منها نتائج ١٤ نقابة عامة بالتزكية، وذلك بعد منع وصول مرشحين للجمعيات العمومية للنقابات العامة برفض إعطائهم ما يفيد عضوية النقابات العامة، جدير بالذكر أن هذه الانتخابات شهدت وجوداً أمنياً مكثفاً، وتقول وزارة القوى العاملة إن الوجود الأمني لتأمين العملية الانتخابية، بينما يؤكد ممثلو العمال أنهم تدخلوا في توجيه الناخبين وفى منع وصول المرشحين للجان قبول طلبات الترشح، وشكا الكثير من المرشحين من أن الهيئات الإدارية المشرفة على الانتخابات والمنوط بها الإشراف على عمليات التصويت والفرز وإعلان النتائج لم تكن محايدة، وأنها كانت مواليه للإدارة، وبعضها كانت مشكلة من موظفين تابعين لإدارات يرأسها بعض المرشحين المتنافسين، وهو الأمر الذي يخل بالنزاهة والحياد المطلوبين، ويمكن إجمال الشكاوى والانتهاكات التي شهدتها الانتخابات العمالية الأخيرة في الأتي:

١- انتهاكات تتعلق بالحق في الترشيح، حيث جرى شطب عدد من المرشحين بالمخالفة للقانون خصوصاً في المرحلة الأولى وبنسبة قليلة في المرحلة الثانية.

٢- انتهاكات تتعلق بالعملية الانتخابية يوم التصويت، حيث أغلق عديد من اللجان أمام الناخبين قبل انتهاء الوقت المخصص للتصويت، وبعض هذه اللجان أغلق في

الساعة الواحدة ظهراً مما حرم قطاعاً كبيراً من التصويت، كما لوحظ تدخل الجهاز الإداري والأمني في مسار العملية الانتخابية منذ فتح باب الترشيح وحتى انتهاء يوم التصويت.

٣- اتضح عدم الالتفات للأحكام القضائية والالتفاف حولها بعمل إشكالات لوقف تنفيذ هذه الأحكام الواجبة النفاذ أمام محاكم غير مختصة قانوناً، كما استبعد القضاء من الإشراف على هذه الانتخابات.

وبالنظر لهذه الانتخابات والانتهاكات التي شابتها، فإن الحاجة ملحة لإعادة النظر في قوانين التنظيم النقابي وبسط مظلة التنظيم لكل المنشآت والمواقع الإنتاجية، أو السماح بتعدد التنظيم النقابي على النحو المعمول به في بعض بلدان المغرب العربي وبعض الدول الأوروبية والذي يتيح للعامل الاختيار من بين أكثر من تنظيم نقابي نوعي وجغرافي، مع كفالة الحق في المشاركة في الشئون العامة والالتزام ببنود العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية واتفاقيات منظمة العمل الدولية في هذا الصدد، وتعديل القوانين القائمة وتنفيذ الأحكام القضائية ذات الصلة.

...وشكاوى من خروقات في انتخابات الاتحادات الطلابية

تلقت المنظمة عدداً من الشكاوى بشأن ما شهدته انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية من تدخلات إدارية بشطب عدد كبير من الطلاب من قوائم الترشيح النهائية، وكانت هذه الانتخابات التي تجرى في أكتوبر/تشرين أول من كل عام وفق ما يعرف بلائحة النشاط الطلابي "لائحة ٧٩" قد جرت في كل الجامعات المصرية.

ويقول الطلاب المرشحون الذين جرى استبعادهم من قوائم الترشيح النهائية إن أجهزة الأمن تقف وراء قرار شطبهم من لوائح الترشح بسبب انتماءاتهم السياسية.

وكان أغلبية الطلاب المشطوبين من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين، والبعض الآخر من الطلاب المنتمين للأحزاب السياسية، وقد شهد عدد من الجامعات احتجاجات على التدخل الإداري في العملية الانتخابية في ظل تصاعد المطالب داخل الجامعات بإلغاء القيود الأمنية المفروضة على الأنشطة الطلابية، والتعيينات بالوظائف القيادية والإشرافية لأعضاء هيئة التدريس.

وتتلخص هذه المطالب في تعديل لائحة ٧٩ والتي أعلنت الحكومة عزمها تعديلها أكثر من مرة، وتقول إدارة الجامعات بأن الانتخابات جرت في أجواء تنافسية في بعض الجامعات والكليات، وشهدت عدم اكتمال النصاب القانوني للناخبين في جامعات وكليات أخرى، وأن الجامعة تسمح بالنشاط الطلابي لكنها لا تسمح بالنشاط السياسي.

وإزاء هذا الموقف شكل طلاب غالبيتهم من الإخوان المسلمين والقوى السياسية اتحادات طلابية موازية وهو الأمر الذي دعا إدارات هذه الجامعات لفصل عدد منهم، وبصفة خاصة الذين اشتركوا في إدارة هذه الاتحادات الموازية.

ومن جانبها تطالب المنظمة بإعادة النظر في لائحة ٧٩ التي تفرض مزيد من القيود غير المبررة على أنشطة التعبير عن الرأي والتنظيم داخل الجامعات المصرية، وهو الأمر الذي يتناقض مع حرية المشاركة في إدارة الشئون العامة المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

... وحكمين بالتعويض لصالح معتقلين تم تعذيبهما

حصلت جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء على حكمين جديدين بالتعويض عن التعذيب لصالح اثنين من المعتقلين جرى تعذيبهما أثناء فترة اعتقالهما، وكان الحكم الأول قد أصدرته محكمة استئناف القاهرة في السادس من نوفمبر/تشرين أول لصالح المواطن "محمد حسام الدين عبد الفتاح" ضد وزير الداخلية بصفته وقد حكمت المحكمة بتعويضه بمبلغ ستة ألاف جنيه، أما الحكم الثاني فأصدرته نفس المحكمة في الثامن من نوفمبر/تشرين أول بتعويض المواطن"عاطف أحمد محمود" بمبلغ ثمانية آلاف.

والمنظمة إذ تعلن ترحيبها بهذين الحكمين، فإنها تعتبر أن هذه الأحكام دليل قضائي موثق على تعذيب المعتقلين، وترى أن هذه المبالغ لا تتناسب مع فداحة جريمة التعذيب، وتدعو الدولة للتدخل لوقف جرائم التعذيب وعقاب المتسببين فيها وعدم السماح بإفلاتهم من العقاب، وتصفية أوضاع المعتقلين ووضع الضمانات القانونية للقضاء علي ظاهرة الاعتقال المتكرر حيث لا يزال آلاف المعتقلين رهن الاحتجاز دون محاكمة.

وفي سياق متصل تقدم أ."ناصر أمين" مدير المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة ببلاغ للنائب العام ضد السيد

وزير الداخلية لوقوع جرائم تعذيب من ضباط الشرطة علي اثنين من المواطنين في أقسام الشرطة، وكان "ناصر أمين" قد أرفق ببلاغه أسطوانة مدمجة (CD) تحوى تصوير وقائع الاعتداء وكانت إحدى الوقائع التي تصورها الأسطوانة تشير وقوعها بأحد أقسام الشرطة على يد أحد الضباط حيث يتم صفع مواطن على وجهه مرات متتالية بعنف شديد تحت إشراف ضابط آخر في حين يتم تصوير الجريمة بواسطة كاميرا الهاتف المحمول.

بينما تضمنت الواقعة الثانية اعتداءً جنسيا داخل قسم شرطة آخر، وذلك عبر إلقائه أرضا وتعريته وهو مكبل في حين يقوم أحد ضباط الشرطة بإيلاج قطعة خشب في فتحة شرج المجني عليه.

وكانت إحدى الصحف المصرية قد نشرت تحقيقا حول هذا الموضوع الخطير وقابلت أحد الضحايا، واستجاب النائب العام وقرر فتح تحقيقه حول هذا الموضوع، واستدعت نيابة جنوب القاهرة مقدم البلاغ لتوثيق بلاغه. ومن جانبها تعلن المنظمة اهتمامها الشديد بوقائع هذا البلاغ وتطالب وزارة الداخلية بالتعاون مع النائب العام للكشف عن الجناة في هذه الجرائم التي كان مفاجئاً قيام الجناة بتصويرها ثقة في أنهم بمنأى عن العقاب.

..وتطالب بوضع ضوابط صارمة لمنع استغلال الأطفال بسباقات الهجن

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق سباقات الهجن التي تم تنظيمها مؤخراً بمحافظتي الشرقية وشمال سيناء في مصر.

وقد لوحظ استخدام الأطفال دون سن الثامنة عشرة في قيادة الجمال المشاركة في هذا النوع من السباقات الخطيرة على صحة الأطفال وحياتهم، وكانت كل من دولتي قطر والإمارات قد اتخذت إجراءات لمنع اشتراك الأطفال في هذا النوع من السباقات، وتطالب المنظمة المجلس القومي للرياضة والإدارات المحلية في الأقاليم التي تقام فيها السباقات بوقف اشتراك الأطفال، وتعرب عن خشيتها من تحول مصر لمركز لسباقات الهجن التي يجري فيها استغلال الأطفال بشكل غير إنساني وبالمخالفة لاتفاقية حقوق الطفل وقانون الطفل المصري.

وترى المنظمة أن عمل وثائق تأمين على حياة وسلامة الأطفال أمر غير كافٍ، وأن الأجدى هو وضع ضوابط تشريعية وإدارية لحظر استخدام الأطفال في هذا النوع من السباقات.

.. والمنظمة تدين ظاهرة العروض القتالية بالجامعات.. وتدعو لمعالجة سياسية شاملة

تدين المنظمة العربية لحقوق الإنسان حادثة قيام عدد من طلاب جامعة الأزهر المنتمين لجماعة الأخوان المسلمين في ١١ ديسمبر/كانون أول بتقديم عرض للفنون القتالية لملثمين في ساحة الجامعة، فيما اعتبر تلويحاً من جانب الجماعة التي تشتهر بانضباطها التنظيمي باللجوء للقوة في الجامعات بعد الصدامات التي شهدتها جامعة عين شمس على صلة بانتخابات الاتحادات الطلابية.

وقد شهد منتصف ديسمبر/كانون أول قيام السلطات الأمنية باعتقال قرابة ٢٠٠ من طلاب جامعة الأزهر بعد مداهمة عدد من مباني المدن الجامعية والمساكن الطلابية، فضلاً عن توقيف عدد آخر من قيادات الجماعة، بينهم د."خيرت الشاطر" نائب المرشد العام، مما أثار القلق المخاوف من اعتقال طلاب ليست لهم صلات بالحادثة، وكذا المخاوف من تغيب الطلاب الموقوفين عن اللحاق بامتحان الفصل الدراسي الأول، وفي هذا السياق، ترحب المنظمة بقرار تمكين الطلاب من اللحاق بامتحاناتهم، وبتمكينهم من الاستعداد لها في محبسهم.

وإذ تؤكد المنظمة على ضرورة محاسبة المتورطين في هذه الحادثة على أساس من القانون، فإنها أيضاً تؤكد على أهمية المعالجة السياسية الشاملة لهذه الظاهرة أخذاً في الاعتبار مستقبل هؤلاء الطلاب، وبما يفسح المجال أمام حرية النشاط الطلابي في الجامعات بما في ذلك كفالة حريتهم في الرأي والتعبير وحقهم في إجراء انتخابات حرة لتكوين اتحاداتهم الطلابية وكياناتهم النقابية الأخرى.

السعودية

السلطات السعودية تتسلم دفعة جديدة من معتقلي جوانتانامو

تسلمت الحكومة السعودية دفعة جديدة من المعتقلين، تضم ستة عشر معتقلاً سعودياً في معسكر جوانتانامو الأمريكي، ويشكل هذا العدد الدفعة السادسة.

جدير بالذكر أن السعودية تسلمت نحو ٤٠معتقلاً على خمس دفعات سابقة أطلقت سراح تسعة منهم، ولا يزال الباقون

في انتظار المحاكمة، ويأتي تسلم السعودية لهذه الدفعة الأخيرة بعد اتصالات مستمرة مع الجانب الأمريكي، وأعلنت وزارة الداخلية السعودية أنها اتصلت بعائلات المعتقلين لإعلامهم بتسلمهم ومقابلتهم، وأجرت كشفا طبيا مبدئياً على المعتقلين، وتكفلت بمصاريف انتقال وإقامة عائلات المعتقلين من خارج الرياض.

والمنظمة إذ تثمن جهود السعودية وإجراءاتها التي تتسم بقدر من الشفافية، فإنها تطالب الحكومات العربية ببذل المساعي للإفراج عن معتقلي جوانتانامو، وإعلان قوائم بالمفرج عنهم، وتوفير ضمانات قانونية للمحتجزين، وتوفير محاكمات عادلة وعاجلة لهم لإنهاء معاناتهم.

الأردن

إسقاط التهم الموجهة لعدنان أبو عودة والمنظمة ترحب بحفظ التحقيقات

رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقرار النيابة العامة الأردنية إسقاط التهم الموجهة للسيد"عدنان أبو عودة" رئيس الديوان الملكي السابق.

وكان الادعاء العام والعسكري قد باشرا تحقيقات مع "عودة" بتهمة إهانة الملك وإثارة النعرات المذهبية، وذلك استناداً لتصريحات أدلى بها لقناة الجزيرة الفضائية.

وكان عودة قد استدعى للتحقيق في الأول من نوفمبر/تشرين ثان من قبل المدعي العام، والذي اعتبر أن "عودة" متهم بجريمة "إثارة النعرات المذهبية والعنصرية والحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة وإهانة الملك بموجب المادتين ١٥٠ و١٩٥ من قانون العقوبات الأردني"، وبعدها أحيل إلى التحقيق أمام المدعي العام العسكري في محكمة أمن الدولة والتي يشمل اختصاصها هاتين المادتين من قانون العقوبات.

وقام الادعاء العسكري باستجواب "عودة" يوم ٢ نوفمبر/تشرين ثان، إلا أنه جرى إسقاط هذه التهم في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني.

وتقول منظمات مستقلة لحقوق الإنسان بأن هناك خمس حالات أخرى غير حالة "عدنان أبو عودة" تم فيها توجيه الاتهامات والتحقيق مع شخصيات تنتقد الحكومة ثم يجري إسقاط الاتهامات عنهم لاحقا، وهو الأمر الذي يعتبر تخويفاً للمعارضين السياسيين وأصحاب الرأي.

وتطالب المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات الأردنية بتعديل بعض مواد قانون العقوبات بما فيها المادة ١٥٠ والتي تعاقب على الآراء وتشكل قيداً على حرية الرأي والتعبير.

المنظمة تناشد السلطات الأردنية عدم ترحيل الشيخ "محمد مرشد الخزنوي"

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ما تداولته وسائل الإعلام من طلب السلطات الأردنية من المعارض السوري الشيخ "محمد مرشد الخزنوي" مغادرة أراضيها.

وإذ تعرب المنظمة عن خشيتها من أن ترحيل "الخزنوي" قد يقود إلى تسليمه إلى السلطات السورية، وهو ما يعرض حريته وسلامته للخطر نظراً لأنشطته في إطار المعارضة الكردية في سوريا، وفي ظل مطالبة السلطات السورية باعتقاله على خلفية أنشطته وتصريحاته المعارضة، فإن المنظمة تطالب السلطات الأردنية بتجميد قرار ترحيله وتوفير الحماية القانونية له في الأردن، ومعاملته كلاجئ سياسي.

كما تدعو لإحالة ملفه إلى المفوضية السامية لشئون اللاجئين لتوفير الحماية والملجأ له.

سوريا

المنظمة تدين الاعتداء على "كمال اللبواني" داخل سجن "عدرا"

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ما تعرض له الناشط السياسي الدكتور "كمال اللبواني" والمعتقل سياسياً داخل سجن عدرا من اعتداء على يد أحد السجناء الجنائيين في الأول من نوفمبر/تشرين ثان.

وإذ تدين المنظمة هذا الأسلوب وتحمل إدارة السجن مسئولية ما تعرض له السجين السياسي، فإنها تطالب بفتح تحقيق في الحادث، حيث تقدم "اللبواني" بشكوى لإدارة السجن لم تلتفت إليها، كما تطالب بسرعة الإفراج عن "كمال اللبواني" وزملائه من معتقلي الرأي في السجون السورية.

وكذا تطالب المنظمة الإدارات السجنية بإعمال قواعد الفرز والتصنيف والتي تفرق بين المعتقلين السياسيين والمحكوم عليهم جنائياً.

بيان المنظمة في الذكرى الـ ٥٨ لليوم العالمي لحقوق الإنسان

يأتي الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان هذا العام في وقت تتعثر مسيرة الأسرة الإنسانية نحو مجتمع حقوق الإنسان وتتعاظم فيه الانتهاكات وتتضاعف فيه معدلات الضحايا على نحو غير مسبوق وتتزايد فيه ظاهرة الإفلات من العقاب، وتحتل المنطقة العربية وجوارها الإقليمي موقع الصدارة في التأثر بهذه التطورات السلبية، لما تموج به من حروب وأعمال قتال وعنف وإرهاب مزدوج، فضلاً عن التراجع الذي شهدته الضمانات القانونية لحقوق الإنسان والتعهدات بالإصلاح.

لا ينفي ذلك عدداً من التطورات الإيجابية المهمة التي شهدتها بعض البلدان العربية، فصادقت موريتانيا على الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ولحقت البحرين بالكويت بين دول مجلس التعاون الخليجي في الانضمام إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وعدلت دول عربية من بعض تشريعاتها القانونية لتتلاءم مع بعض مقتضيات انضمامها للمواثيق الدولية، وأجريت الانتخابات التشريعية في اليمن وموريتانيا والبحرين، ومزمع إجراؤها في الإمارات، كما تكثفت حركة إنشاء المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وأنشطتها لتضيف بعداً جديداً إلى التراكم على الساحة العربية، وتتابعت جهود إصلاح السجون والعفو عن السجناء والمعتقلين واتباع سياسات التأهيل والإصلاح العقابي، واستمرت حيوية الحركة الإصلاحية في الشارع العربي تكتسب مساحات جديدة في ظل الاستجابات الجزئية لإفساح المجال أمام حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وتزايد دور مؤسسات المجتمع المدني على نحو ملموس.

لكن المنطقة لا تزال مرشحة لمزيد من التدهور على صعيد حقوق الإنسان وعلى صعيد استقرارها، تحت وطأة الضغوط الخارجية متعددة الصور والاحتقانات الداخلية المتزايدة، فلا تزال سياسات العدوان والاحتلال والنزاعات الأهلية تمثل المصدر الأبرز لانتهاك حقوق الإنسان.

وبالرغم مما يكفله القانون الدولي لحقوق الإنسان من عدم جواز التحلل من رعاية الحقوق الأساسية بما في ذلك في الحروب والنزاعات المسلحة، وهي أيضاً الحقوق التي يكفلها القانون الإنساني الدولي الأولى بالتطبيق في ميادين النزاعات، فإن المشهد في كل من العراق وفلسطين ولبنان والسودان والصومال يؤكد أن هذه الحقوق وعلى رأسها الحق في الحياة والحق في السلامة الشخصية موضع انتهاك متصل، بما ينسحب على مختلف الحقوق والحريات الأساسية.

ففي الساحات الخمس، بات مكمن الخطورة الرئيسي في التعامل بمنطق الاعتياد مع الأنباء عن أعمال القتل والوفيات الناتجة عن تردي الأوضاع، وصارت انتهاكات من قبيل القصف العشوائي دون تمييز وتحوط لتجنيب المدنيين غير المنخرطين ويلات القتال خبراً يومياً، واتسعت النزاعات أهلية من السودان والصومال لتضم الساحات الواقعة تحت الاحتلال في العراق وفلسطين.

وإذا كانت التقديرات غير الرسمية للقتلى في العراق تتخطى حاجز النصف مليون قتيل منذ بدء الاحتلال، فلم تكن الأرقام الرسمية بأقل فداحة (١٥٠ ألف قتيل). وشهدت فلسطين في الأشهر الخمسة الأخيرة أعلى معدلات للضحايا منذ بدء الانتفاضة. وفيما تتصاعد مخاطر انهيار اتفاق أبوجا للسلام في دارفور وتستعد أطرافه لجولة جديدة من القتال، تجددت المخاوف من انهيار اتفاق سلام الجنوب في ضوء أحداث ملكال وتداعياتها. واتسع النزاع في الصومال وبات على وشك التمدد إلى دول الجوار، وأدى إلى فشل جهود إغاثة ضحايا الفيضانات في جنوبه. ولا يبدو المشهد اللبناني في هذا اليوم بأقل خطورة مع عجز أبنائه عن التوافق حتى الآن، والتكريس الدولي والإقليمي لسياسة حافة الهاوية فيه، بعد أن عجز المجتمع الدولي عن التصدي للعدوان الإسرائيلي عليه لأكثر من ثلاثين يوماً.

ولا تزال الضغوط الدولية في سياق حملة مكافحة الإرهاب تعصف بترسانة الضمانات القانونية لحقوق الإنسان في مختلف البلدان العربية التي اتجهت نحو مزيد من التشريعات الخاصة والتدابير الاستثنائية التي تسمح بمزيد من الانتهاكات وبالإفلات من العقاب، وتكرس من التعذيب وسوء المعاملة منهجاً للتحقيقات الأمنية، وباتت ظاهرة تسليم وتسلم المشتبه في صلتهم بالإرهاب وتغافل حقوقهم القانونية ظاهرة سائدة رغم ما شهدته من نقد دولي واسع بعد انكشاف ظاهرة السجون السرية الأمريكية، وارتبط بالظاهرة استمرار المحاكمات ذات الطابع الاستثنائي سمة أساسية تتسع لتنال من المعارضين والناشطين الحقوقيين.

وتتعرض حريات التعبير عن الرأي والتجمع السلمي لضغوطات متباينة، ولا تزال التشريعات والتدابير الأمنية تحد من حرية التنظيم الحزبي وتكوين الجمعيات والنقابات، وتقيد على نحو فعال حرية المواطنين في المشاركة في القرار السياسي والاقتصادي، في ظل تراجع الخطى لإنجاز الإصلاح السياسي والاجتماعي بحجة الحفاظ على الاستقرار.

وألقت هذه المحصلة السلبية بتأثيرها على الشرائح الاجتماعية الأكثر تأثراً، وهو ما يرتبط أيضاً بالقصور الكبير في تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية رغم الوعود بتحقيق إصلاح اقتصادي يلبي احتياجات الشرائح الأكثر فقراً، ففضلاً عن استمرار معاناة اللاجئين السياسيين، والمشردين نتيجة الواقع السياسي والاقتصادي، وكذا ذوي الاحتياجات الخاصة في ظل تجاهل الحقوق التي تكفلها التشريعات الوطنية والدولية، فقد حظي المرأة والطفل بالنصيب الأوفر من الإهمال، ففضلاً عن المعاناة في مناطق الصراعات المسلحة، لا تزال المرأة العربية تعاني من القيود على الحرية وعلى حقوقها في التعليم والعمل والصحة والعلاج وكذا في مجال ممارسة حقوقها السياسية في ظل استمرار الخلل التشريعي وضعف جهود التوعية الاجتماعية، ما أدى إلى استمرارها ضحية لأنماط مختلفة من العنف متعدد المصادر، وكذلك يعاني الأطفال على الساحة العربية من تجاهل حقوقهم في الرعاية الصحية والنفسية والتعليم والتنشئة الأسرية السليمة، نتيجة التردي الاقتصادي والقهر الاجتماعي، فضلاً عن العنف الأسري والاجتماعي، وتضاعفت معدلات تشرد الأطفال في البلدان العربية على نحو غير مسبوق.

وعلى الرغم من سلبية هذه التطورات، فإن المنظمة تدعو الحكومات العربية إلى ضرورة الإسراع في الوفاء بتعهداتها بالإصلاح على نحو يتوافق مع صالح المجتمعات ويلبي مطالبها المعلنة في إنجاز التحول الديمقراطي، وتدعوها كذلك إلى الوفاء بالتزاماتها والعمل سوياً من أجل وقف التدهور الحاصل في ساحات النزاع في المنطقة وتحقيق المصالحات الوطنية، وتؤكد أن تعزيز حقوق الإنسان وإشراك المجتمع المدني في صياغة القرار السياسي يبقيان الضمانة الأساسية والصلبة لتحقيق الإصلاح ووقف التدهور وحماية الاستقرار المنشود، كما تدعو المجتمع الدولي إلى مساندة الجهود العربية للإصلاح على نحو أمين، يحفظ للمنطقة استقرارها واستقلالها ويدعم السلم الدولي.

المطالبة بمحاسبة إسرائيل على جرائم الحرب في لبنان وغزة

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر المؤتمر الدولي حول "انطباق القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة .. حالتي لبنان وغزة نموذجاً" وذلك يومي ١٦، ١٧ ديسمبر/كانون أول بالقاهرة، والذي شارك فيه قرابة ١٥٠ من ممثلي المنظمات والهيئات الدولية المعنية والخبراء والأكاديميون ومراقبون عن الحكومات العربية والأجنبية.

وتناول المؤتمر دور المجتمع المدني في تفعيل اتفاقيات جنيف الأربعة للعام ١٩٤٩ وخاصة الاتفاقية الرابعة بشأن تنظيم قواعد حماية المدنيين وقت الحرب وتحت الاحتلال، وتأكيد انطباق القانون الإنساني الدولي وتوفير الحماية وتجنيب المدنيين ويلات الحروب والنزاعات المسلحة، وانصب النقاش بصفة خاصة حول آليات محاسبة إسرائيل على الجرائم التي ارتكبتها خلال عدوانها الذي بات ٣٣ يوماً على لبنان، والعدوان المتواصل على الأراضي الفلسطينية و قطاع غزة.

وأوصى المؤتمر بضرورة تطوير آليات المحاسبة في القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى أن يتحمل المجتمع الدولي مسئولياته والتزاماته بمقتضى القانون الدولي لحماية المدنيين وتجنيبهم ويلات النزاعات المسلحة، كما أوصى بتطوير دور المجتمع المدني العربي في هذا الشأن، وأشاد الحاضرون بالتقرير الذي أعدته المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان عن جرائم الحرب الإسرائيلية خلال العدوان على لبنان، وبالدور النشط للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لتوثيق جرائم الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية، وملاحقته لعدد من المتهمين الإسرائيليين في عدد من الدول الأجنبية.

وقد افتتح المؤتمر الدكتور "بطرس بطرس غالي" رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان والأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة والدكتور "أسامة الباز" مستشار الرئيس المصري للشئون السياسية، وشارك في أعمال المؤتمر لفيف من أعضاء المنظمة بينهم الأساتذة "راجي

الصوراني" و"ياسر حسن" عضوي اللجنة التنفيذية و"نعمة جمعة" عضو مجلس الأمناء و"إبراهيم علام" المدير التنفيذي للمنظمة، كما حضره لفيف من أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان، ونسق أعماله الدكتور "صلاح الدين عامر" عضو المجلس وأستاذ القانون الدولي.

الأمين العام يجدد دعوته لتبني نظام الأمبدزمان في البلدان العربية

قام كل من "أ.محمد فائق" الأمين العام للمنظمة والمنسق العام لمشروع الشبكة الإقليمية لمكاتب الأمبدزمان العربية و"أ.شكري فواد" نائب المنسق العام للشبكة بزيارة عمل في إطار وفد من المجلس القومي لحقوق الإنسان إلى السويد خلال الفترة من ٩ إلى ١٣ أكتوبر/تشرين أول للتعرف علي نظام الأمبدزمان "كاتب المظالم" بالسويد باعتبارها الدولة الرائدة في هذا المجال؛ إذ أنشي النظام المذكور بمقتضى دستور ١٨٠٩، والذي شرع في عمله منذ العام ١٨١٠.

وتضمن برنامج الزيارة لقاءات مع كبار المسؤولين في كل من مكاتب الأمبدزمان البرلماني ولجنة الدستور، والأمبدزمان للفرص المتكافئة، والأمبدزمان المختص بمناهضة التفرقة العرقية، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، والوكالة السويدية الدولية للتنمية والتعاون.

وقد أعرب "أمحمد فائق" عن تقديره للتجربة السويدية الرائدة لنظام الأمبدزمان وطالب بتعميمه في المنطقة العربية الأكثر حاجة إليه.

.. ويشارك في تأسيس شبكة الإنذار المبكر للنزاعات الأفريقية

شارك الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة في الاجتماع التأسيسي لشبكة الإنذار المبكر للنزاعات الأفريقية، والتي تعد تفعيلاً للوائح الاتحاد الأفريقي لأغراض إنشاء جهاز إنذار مبكر قاري يعاون مجلس السلم والأمن الأفريقي وبقية أجهزة الاتحاد؛ بغية التحذير من النزاعات المتوقعة والمساهمة العملية للمنظمات غير الحكومية الكبرى على المستوى القاري لوقف التدهور الحاصل في النزاعات الجارية.

وقد شارك في الاجتماع الذي عقد بمقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا/أثيوبيا في الفترة من ١٢ إلى ١٦ نوفمبر/تشرين ثان ٢٨ من كبريات المنظمات الأفريقية غير الحكومية النشطة في مختلف المجالات المتعلقة بالأمن والعلاقات الدولية والاقتصاد النامي وحقوق الإنسان ونزع التسلح والإغاثة الإنسانية.

وقد اختير الأمين العام عضوا في الهيئة التسييرية للشبكة.

المنظمة تشارك في ملتقيات المجتمع المدني لمناهضة الهيمنة والعولمة في القاهرة وعمان

شاركت المنظمة في اجتماعين عربيين لمناهضة الهيمنة والعولمة، وفي إطار التحضير لانعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي المزمع عقده في نيروبي مطلع العام المقبل، فعقدت منظمات المجتمع المدني الأردنية في مطلع ديسمبر/كانون أول اجتماعاً لملتقى عمان لمنظمات المجتمع المدني العربي لمناهضة الهيمنة، والذي عقد بشكل موازٍ لـ"منتدى المستقبل" الحكومي للدول الصناعية الكبرى في الفترة ذاتها في عمان، وقد مثل المنظمة الأستاذ "ياسر حسن" عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، كما شارك فيه الأستاذ "هاني الدحلة" عضو مجلس الأمناء ورئيس المنظمة العربية في الأردن.

كذلك عقد في القاهرة قبل نهاية نوفمبر/تشرين ثان اجتماع لسكرتارية المنتدى الاجتماعي العربي افتتحه الدكتور "سمير أمين" رئيس منتدى العالم الثالث، وشارك في أعماله أعضاء السكرتارية وممثلي عدد من المنظمات ذات الصلة من مصر والعالم العربي، شارك فيه من المنظمة في الاجتماع الأستاذ "راسم الأتاسي" عضو مجلس الأمناء، والأستاذ "علاء شلبي" الباحث بالمنظمة.

.. وتشارك في الاحتفال بربع قرن على الميثاق الأفريقي

نظم كل من قسم القانون بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ومركز حماية حقوق الإنسان (Inter Rights)، ومبادرة المجتمع المفتوح للعدالة، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ندوة للاحتفال بمناسبة مرور ٢٥ عاما على صدور الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وتم فيها التعريف بالمنظومة الإفريقية لحقوق الإنسان، وتقديم نظرة تحليلية لظروف النشأة والتطور وخبرات الدول والمجتمع المدني في التعامل معها، وطرق تفعيل الاستفادة من آلياتها.

شارك بالحضور عدد من محاميّ وخبراء وناشطي حقوق الإنسان من الدول العربية والإفريقية، بالإضافة إلى كل من الرئيس السابق ونائب الرئيس الحالي للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وقد مثلت المنظمة أ. "نيفين سليمان" الباحثة بالأمانة العامة.

.. وترحب باعتراف الحكومة الموريتانية بفرع المنظمة

ترحب المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقرار الحكومة الانتقالية في موريتانيا في ١٤ ديسمبر/كانون أول بالموافقة على تأسيس "المنظمة العربية لحقوق الإنسان في موريتانيا"، وهو الفرع الجديد للمنظمة، ويأتي الاعتراف تكريساً لسياسة الانفتاح على المجتمع المدني، وتنفيذاً لوعود الرئيس الانتقالي بالاعتراف بالمنظمة، والذي أعلنه الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة خلال زيارته لنواكشوط في سبتمبر/أيلول الماضي.

وكانت المنظمة العربية في موريتانيا قد شرعت في ممارسة أنشطتها منذ سبتمبر/أيلول الماضي، بعد أن شكلت هيئتها الإدارية برئاسة د."محمد الأمين ولد الكتاب" واختيار كل من أ."سيد عثمان ولد الشيخ الطالب أخيار" نائباً للرئيس، وأ."الناني ولد المامي" لموقع الأمين العام، وأ."النوه بنت محمد المختار" لأمانة الصندوق، وشاركت مع هيئات محلية وأفريقية ودولية في الرقابة على الانتخابات التشريعية والبلدية، وأجمعت القوى المتنافسة على تبني نظمها الرقابية لمراقبة الانتخابات الرئاسية المزمعة في مارس/آذار المقبل.

الجمعية اللبنانية تشارك في تأسيس تجمع القوى المدنية

بادرت الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان واثنتان وعشرون من كبرى منظمات المجتمع المدني اللبناني إلى تأسيس "تجمع القوى المدنية" والذي عقد اجتماعه التأسيسي في العاصمة اللبنانية بيروت مطلع ديسمبر/كانون أول.

وتهدف المنظمات المشاركة من خلال تأسيسها المنتدى إلى العمل من أجل وقف المخاطر المحدقة بوحدة وسلام لبنان والتحذير من عودة شبح الحرب الأهلية.

ويأتي تأسيس هذا التجمع المهم في وقت بلغ فيه الخلاف السياسي اللبناني ذروته، ويسعى فيه المجتمع المدني اللبناني لاستعادة زمام المبادرة لحث الأطراف على الوصول لتفاهمات تحفظ الوحدة اللبنانية وتصون المصالح الوطنية.

وقد تبنى التجمع قضية احترام حقوق الإنسان كواحدة من الأسس التي يقوم عليها جهده، والتي ينبغي أن تكون مرتكزاً أساسياً لحل الأزمة السياسية.

اتحاد الصحفيين العرب يدعو الحكومات لوقف التضييق على حريات الرأي والنشر

عقد الاتحاد العام للصحفيين العرب الاجتماع الدوري لمكتبه الدائم بالقاهرة يومي ٨ و٩ نوفمبر/تشرين ثانٍ برئاسة الأستاذ "إبراهيم نافع" رئيس الاتحاد والأستاذ "صلاح الدين حافظ" الأمين العام للاتحاد، ودعا الاجتماع الحكومات لوقف التضييق على حريات النشر والتعبير، وأدان الإجراءات التعسفية التي تتخذ ضد الصحفيين على صلة بأدائهم لمهنتهم، وأشاد بجهود مصر والأردن لتعديل قوانين العقوبات السالبة للحرية في مجال النشر.

كما دعا الصحفيين للالتزام بآداب المهنة وتقاليدها، ودعا لتبني كافة النقابات لميثاق شرف صحفي. كذلك حيا صمود الشعوب العربية في مواجهة العدوان والهيمنة الأجنبية، وطالب مجلس الأمن بالوفاء بمسئولياته.

المنظمة المصرية ورشة عمل حول أولويات وآليات الإصلاح الانتخابي

عقدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للديمقراطية ورشة عمل "مصر: أولويات وآليات الإصلاح الانتخابي"، والتي عقدت بالقاهرة يوم ٤ ديسمبر/كانون أول.

وهدفت الورشة إلى التعرف على أولويات وآليات الإصلاح الانتخابي وماهية النظام الانتخابي الأمثل لمصر ووضعية المؤسسات المنتخبة في الحياة السياسية وآليات إدارة العملية الانتخابية وسبل تعزيز المشاركة فيها وضمانات إجراء انتخابات حرة ونزيهة بدءا من التغطية الإعلامية مرورا بالإشراف القضائي انتهاء بالرقابة على الانتخابات بمختلف مراحلها.

وشارك في فعاليات الورشة العديد من الأكاديميين وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان، ومثل المنظمة "أ.معتز بالله عثمان" الباحث بالأمانة العامة للمنظمة.

تكريم الأستاذ "محسن عوض" في الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان

برعاية العديد من المنظمات الحقوقية العربية والدولية والخبراء الناشطين في مجال حقوق الإنسان، وبمشاركة المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع البرنامج العربي للنشطاء ومعهد جنيف لحقوق الإنسان والمنظمة العربية للإصلاح الجنائي وجمعية مساعدة السجناء واتحاد المحامين العرب، عقد بالقاهرة في الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ ديسمبر/كانون أول حفل لتكريم الأستاذ "محسن عوض" عضو مجلس أمناء المنظمة العربية والمفكر والناشط الحقوقي، تقديراً لإسهاماته العديدة في خدمة قضايا حقوق الإنسان في العالم العربي ولدعمه المتصل للعديد من منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي طوال العقدين الماضيين.

وقد تحدث في هذه المناسبة كل من الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة، والأستاذ "محمد زارع" أمين عام المنظمة العربية للإصلاح الجنائي، والأستاذ "عبد العظيم المغربي" نائب الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، والأستاذ "أحمد بدوي" عن البرنامج العربي للنشطاء، والأستاذ "نزار عبد القادر" مدير معهد جنيف لحقوق الإنسان والأستاذ "كمال المشرقي" مدير مركز العالم العربي لحقوق الإنسان والتنمية، والأستاذ "عبد السلام زهرة" رئيس جمعية مساعدة السجناء، والأستاذ "أحمد عبيد" عضو المنظمة.

وفي كلمته، عبر الأستاذ "محسن عوض" عن شكره وامتنانه للحاضرين ومنظمي الحفل، الذي اعتبره تكريماً ممدوداً للمدافعين عن حقوق الإنسان في العالم العربي بمختلف مشاربهم ومدارسهم، داعياً لتعزيز التضامن في مواجهة ممارسات التضييق والملاحقات التي يتعرض لها المدافعون.

المشرف على النشرة :

الأستاذ/إبراهيم علام – المدير التنفيذي

شارك فى تحرير هذا العدد :

أ.هايدى الطيب، علاء شلبي، أ.محمد راضى، أ.معتز بالله عثمان

أ.إسلام محمد أبو العينين، أ.نيفين سليمان، أ.فاطمة فرغلى

السكرتارية الفنية :

أ.سامى زكريا، أ.عصمت جابر، منى هاشم

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيسي بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ.محمد فائق

رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكي مدني

نائب الرئيس : د.سهام الفريح

المقر الرئيسي : ٩١ شارع الميرغني– مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع

ت : ٤١٨١٣٩٦ – ٤١٨٨٣٧٨

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦ – ٦٩٠٤٧٠٣

بريد إلكتروني:
aohr@link.net

موقع الإنترنت :
www.aohr.net
www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

داخل مصر ٥٠ جنيهاً مصرياً

خارج مصر ٥٠ دولار

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري – فرع ثروت

حساب جار ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835

أو البنك العربي بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)
Account 201738